مجلة جامعة أم القرى
لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية
الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jill

إعلال أبي حاتم وأبي زرعة وابن أبي حاتم الحديث بعلة ليس له معنى ونحوها – دراسة تطبيقية على علل الحديث لابن أبي حاتم

Abu Hatim, Abu Zur'ah, and Ibn Abi Hatim Attribution of Hadith to A Defect that has no Meaning, and The Like: An Applied Study on The Reasons for Hadith by Ibn Abi Hatim

د. محمد عزيز العازمي[1*]، د. بدر محمد قبلان العازمي[2]

[1]الأستاذ المشارك في قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت

[2]الأستاذ المساعد في قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت

Dr. Muhammad A. Al-Azmi[1*], Dr. Badr M. Al-Azmi[2]

[1]Associate Professor in Department of Interpretation and Hadith, College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University

[2]Assistant Professor in Department of Interpretation and Hadith, College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University

تاريخ التقديم: 20/6/2023 تاريخ ارسال التعديلات: 29/10/2023 تاريخ القبول: 4/11/2023

Received:20/6/2023 Revised:29/10/2023 Accepted:4/11/2023

الملخص:

ورد لفظ "لا معنى له" في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم في سؤاله لأبيه وأبي زرعة؛ خمسا وثلاثين (35) مرة، جاءت من قول أبي حاتم تسعا وعشرين (29) مرة. ومن قول أبي زرعة مرة واحدة، ومن قولهما معا مرة، ومن قول ابن أبي حاتم أربع (4) مرات. وفي كل موضع من تلك المواضع كانت له دلالته الخاصة، ومن خلال استقراء تلك المواضع تبين لي عدة دلالات منها: نفي الرواية والسماع. ومنها: الدلالة على مخالفة الثقات. ومنها: الدلالة على التصحيف. ومنها: الدلالة على الترجيح. ومنها: الدلالة على الجهالة. ونتج عن ذلك: أن من الألفاظ المستعملة في الكشف عن العلة بقولهم "لا معنى له" ودلالاتها المتعدد والمختلفة. وانفراد علل الحديث لابن أبي حاتم في ورود واستخدام هذه الجملة.

الكلمات المفتاحية: القول المُعنى، لا معنى له، علل، الحديث، أبو حاتم، أبو زرعة، ليس له معنى.

Abstract:

The word "meaningless" was mentioned in book "Ilal al-Hadith" by Ibn Abi-Hatim in his question to his father and Abu-Zar'ah, thirty-three places, twenty-eight times by Abi-Hatim, one-time by Abu-Zur'ah, one time by both of them, and three times by Ibn-Abi-Hatim. Each of them has its own significance, and through extrapolation of places several implications became clear, including: denial of narration and hearing, misrepresentation, disgrace, weakness, illusion, denial of hearing, message link, ignorance, lifting of suspended sentence, and uniqueness and strangeness. As a result, one of the phrase used to reveal the cause is "it-has-no-meaning" and its connotations are multiple. Ibn Abi-Hatim is the only one who used it regarding the occurrence and use of this phrase.

Keywords: Meaningful Saying, Meaningless, Reasons, Hadith, Abu Hatim, Abu Zar'ah, Has No Meaning.

*المؤلف المراسل: محمد عزيز العازمي
البريد الالكتروني الرسمي: mohammed.alaziz@ku.edu.kw

Doi: https://doi.org/10.54940/si81443642
1658-8738 / © 2024 by the Authors.
Published by ***J. Umm Al-Qura Univ. Shariah. Sci. Islamic Stud.***

المقدمة:

الحمد لله بادئ بدء على نعمه التي لا ينفدها عدو؛ لا يحصرها حد، حمدا يخلد على الأبد؛ ويدوم به المستند؛ ويميل منتهى رضاه؛ ويوجب المزيد من نعماه، وصلى الله على سيدنا محمد نبي الرحمة وسراج الأمة وعلى آله وأصحابه المنتخبين وعترته الطيبين الطاهرين. أما بعد:

استخدم الإمام أبو حاتم وأبو زرعة وابن أبي حاتم ألفاظا في الكشف عن العلة، تختلف عن الألفاظ التي أطلقوها وغيرهم في ألفاظ مراتب الجرح والتعديل، وإنه لا يزال البحث والكشف عن تلك الألفاظ التي استعملها أبو حاتم وأبو زرعة، وأوردها ابن أبي حاتم وزاد عليها في كتابه علل الحديث، في بيان واستيضاح العلة المتعلقة بالسند والمتن، أو بهما، ومن تلك الألفاظ التي استعملت في الكشف عن العلة في هذا الكتاب قول: "لا معنى له" ونحوها. ومن خلال هذا البحث يظهر تعدد وتنوع وجوه دلالة هذا القول، كنفي الرواية، ومخالفة الثقات، والتصحيف وغير ذلك، مما سيتضح خلال البحث. وفيه تجلت رسوخ قدم الأئمة أبي حاتم وأبي زرعة وابن أبي حاتم، وبراعتهم في الدلالة على العلة بألفاظ تحمل معان شتى. وقد ناقشت الإمامين – أبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين – في بعض المواضع. ولبيان ذلك عقدت هذا البحث ووسمته بـ"إعلال أبي حاتم وأبي زرعة وابن أبي حاتم الحديث بعلة ليس له معنى ونحوها دراسة تطبيقية على علل الحديث لابن أبي حاتم".

أهمية البحث:

– ضرورة الوقوف على دلالة الألفاظ التي استخدامها الأئمة في الكشف عن العلة.

– أهمية علم علل الحديث في قبول الحديث ورده. لذلك كان لزاما من الإلمام بالعبارات التي انيطت بالعلة.

– مكانة كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، ومنزلته عند المحدثين.

أهداف البحث:

– حصر المواضع التي ورد فيها قول "لا معنى له ونحوها" في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم.

– الوقوف على دلالة "لا معنى له ونحوها" وعلاقتها بالعلة.

– بيان درجة الحديث وتأثره بقول "لا معنى له ونحوها".

مشكلة البحث:

– ما عدد المواضع التي ورد فيها "لا معنى له ونحوها" في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم؟

– ما دلالة "لا معنى له ونحوها" في المواضع التي وردت فيها وعلاقتها بالعلة؟

– ما أثر "لا معنى له ونحوها" على درجة الحديث؟

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث اختص بالحديث عن قول "لا معنى له" ودلالته على كشف العلة في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، فيما وقفت عليه من كتب، اللهم إلا بحثين:

الأول: بعنوان "المنهجي في إعلال المحدثين بعلة لا يجي دراسة تأصيلية وتطبيقية من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم". لحمد بن إبراهيم الشتوي. منشور بدار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث. حيث أشار إلى هذا القول وعلاقته بقول "لا يجي" دون الدخول في تفاصيله.

وجه التقارب: البحث عن العلة حيث قام الباحث بجمع ما يتعلق بإعلال الحديث بقول "لا يجي" حيث جاءت مفردة، ومقرونة بألفاظ أخرى، ومن تلك الألفاظ قول "ليس له معنى".

وجه الاختلاف: اختصاص هذا البحث "المنهجي في إعلال المحدثين..." بلفظ "لا يجي"، واختصاص بحثي بلفظ "ليس له معنى".

ما يمتاز به بحثي: يمتاز هذا البحث باستقراء المواضع التي ورد فيها "لا معنى له ونحوها" من كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، سواء كانت مجردة أو مقرونة بألفاظ أخرى، ودلالتها في تلك المواضع.

الثاني: بعنوان "الإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي". لصفية عبد الصمد محمد، وعواد بن حسين الخلف. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 15، العدد 2، 31 ديسمبر 2018م.

وجه التقارب: البحث عن ألفاظ استعملت في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، للكشف عن العلة.

وجه الاختلاف: تعلق هذا البحث بلفظ "لا يجيء" في السند. وتعلق بحثي بلفظ "لا معنى له ونحوه" في السند والمتن.

ما يمتاز به بحثي: يمتاز بحثي بجمع المواضع التي ذكر فيها "لا معنى له ونحوها" من كتاب علل الحديث، والوقوف على دلالتها.

حدود البحث:

استقصاء قول "ليس له معنى" من علل الحديث لابن أبي حاتم، والوقوف على دلالتها، وعلاقتها بالكشف عن العلة.

منهج البحث:

اتبعت في كتابة هذا البحث على المناهج الآتية:

المنهج الاستقرائي:

وذلك باستقراء المواضع التي ورد فيها قول "لا معنى له"، سواء من نطق أبي

حاتم، أم أبي زرعة، أم ابن أبي حاتم. وتحليله عن طريق تخريجه، والوقوف على مداره،

المنهج الاستنباطي: وذلك باستنباط دلالتها، وما ترمي إليه من معان مختلفة للعلة.

المنهج الوصفي: أذكر المسألة التي ورد فيها "لا معنى له" عازيا إياها إلى موضعها من كتاب العلل بالجزء والصفحة ورقمها، ثم بيان الشاهد من المسألة.

المنهج التحليلي: وذلك بيان وجه العلة فيه، ومناقشة الأئمة الثلاثة في بعض المواضع.

خطة البحث:

احتوى البحث على مقدمة، وستة مطالب، وخاتمة.

* **المقدمة**: وفيها: أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطته.
* **المطلب الأول**: دلالة لفظ معنى في اللغة.
* **المطلب الثاني**: دلالة لا معنى له على نفي الرواية.
* **المطلب الثالث**: دلالة لا معنى له على مخالفة الثقات.
* **المطلب الرابع**: دلالة لا معنى له على التصحيف.
* **المطلب الخامس**: دلالة لا معنى له على ترجيح إحدى الراويتين على الأخرى.
* **المطلب السادس**: دلالة لا معنى له على الجهالة.
* **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج، والتوصيات.
* **ثبت المصادر والمراجع**.

المطلب الأول: دلالة لفظ معنى في اللغة.

لفظ "معنى" مفرد جمعه "معن" فالميم، والعين والنون، تدل بوضعها على سهولة في جريان أو جري أو غير ذلك. وأجاز ابن فارس أن يكون من باب ما له كثير ولا قليل يسهل خطره[1].

وقال الجوهري: "المعن الشيء اليسير الهين"[2].

وجمع الزبيدي في تاجه لهذه اللفظة عدة معان منها:

(الطويل، والقصير، والقليل، والكثير، والهين اليسير، والإقرار بالذل، والجحود والكفران، والأديم، والماء الظاهر، والمعروف، والمطر...إلى غير ذلك)[3].

والذي يعنينا من هذه الأقوال دلالتها على المعروف، وقد عبر عن ذلك أبو البقاء الحنفي فقال: "المعنى مطلقا هو ما يقصد بشيء، وأما ما يتعلق به القصد باللفظ فهو معنى اللفظ ولا يطلقون المعنى على شيء إلا إذا كان مقصودا، وأما إذا فهم الشيء على سبيل التبعية فهو يسمى معنى بالعرض لا بالذات"[4]. وقال عن معنى المعنى: "أن يعقل من اللفظ معنى ثم يفضي لك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[5].

وبناء على ذلك يصبح البحث عن دلالة "لا معنى له ونحوها" في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الوقوف على العلة التي اكتشفها كل من أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وابن أبي حاتم وأطلقوا عليها "لا معنى له، أو ليس له معنى". سواء على سبيل القصد باللفظ أو على سبيل التبعية، أو على سبيل الإفضاء.

المطلب الثاني: دلالة لا معنى له على نفي الرواية.

ورد لفظ "لا معنى له" من قول أبي حاتم في إجابته لسؤال ابنه عشر (10) مرات، في كتابه "علل الحديث" وكانت دلالته نفي الرواية والسماع، بمعنى أن الراوي المسؤول عنه في الرواية المساقة ليس له ذكر فيها، وروده في هذا الموضع خطأ وعلة نبه عليها أبو حاتم فقط بقوله "ليس له معنى"، وتفصيل ذلك كالآتي:

الأول: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي؛ عن حديث رواه (عبد الحميد ابن جعفر، عن حسين ابن عطاء بن يسار، عن زيد ابن أسلم، عن ابن عمر؛ قال: سألت أبا ذر عن صلاة الضحى؟ فقال: قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى سجدتين، لم يكتب من الغافلين...، الحديث؟).

فقال أبي: و(رواه موسى ابن يعقوب الزمعي، عن الصلت ابن سالم، عن مولى ابن عمر – يعني: زيد ابن أسلم – عن عبد الله ابن عمرو، عن أبي الدرداء، عن النبي صلى الله عليه وسلم).

قلت لأبي: "أيهما أشبه"؟ قال: جميعا مضطربين؛ **ليس لهما في الرواية معنى**"[6].

أخرج حديث أبي ذر: البزار[7]، وابن حبان[8]، وابن أبي عاصم[9]، والدارقطني[10].

وأخرج حديث أبي الدرداء: العقيلي[11]، والبيهقي[12]، والطبراني[13].

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: "معن" (335/5).
(2) الجوهري، الصحاح تاج اللغة، مادة: "معن" (2204/6).
(3) الزبيدي، تاج العروس، مادة: "معن" (179/36- 180).
(4) الكفوي، الكليات، فصل الميم، (ص841).
(5) المرجع السابق.
(6) علل الحديث، م(370).
(7) البحر الزخار ح(3890).
(8) المجروحين (243/1).
(9) الآحاد والمثاني ح(987).
(10) أطراف الغرائب والأفراد ح(268).
(11) الضعفاء الكبير (209/2).
(12) السنن الصغرى ح(856).
(13) لم أقف عليه في المعجم، وإنما عزاه الهيثمي إليه في مجمعه (237/2).

الشاهد: قول أبي حاتم: "ليس لهما في الرواية معنى" والدلالة منه واضحة. وحسين بن عطاء، ضعيف[14]، وكذا الصلت بن سالم[15]. فقد اضطربا فجعل الأول الحديث عن ابن عمر عن أبي ذر، والآخر جعله عن ابن عمرو عن أبي الدرداء.

يؤكد على هذا قول البزار: «وهذا الكلام؛ لا نعلمه يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، ولا نعلمُ روى ابن عمر عن أبي ذر رضي الله عنه حديثا مسندا إلا هذا الحديث»[16].

وقول الدارقطني: «تفرد به حسين بن عطاء، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن أبي ذر، وتفرد به عنه عبد الحميد بن جعفر عنه، ولم يروه عنه إلا أبو عاصم النبيل»[17].

وأعله الهيثمي بموسى الزمعي فقال: "رواه الطبراني، وفيه موسى ابن يعقوب الزمعي وثقه ابن معين وابن حبان، وضعفه ابن المديني وغيره وبقية رجاله ثقات"[18].

ويتضح المراد من قول أبي حاتم "ليس لهما في الرواية معنى" أن الحديث له طرق أخرى أنظف من ذلك، لم يأت عليها ابن أبي حاتم، وكما قال العقيلي: "روي هذا من غير هذا الوجه بأصلح من هذا الإسناد"[19]. ومن ذلك ما رواه مسلم عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: «**يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ،...وَيُجْزِئُ مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى**»[20].

الثاني: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي؛ وأبا زرعةَ عن حديثٍ رواه ابنُ فضيل؛ عن حصين؛ عن الشعبي؛ عن المغيرةَ بن شعبةَ رضي الله عنه؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم، في المسح على الخفين.

ورواه (ابن عيينة؛ عن حصين؛ عن الشعبي؛ عن عروة بن المغيرة عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم).

و(رواه زائدة بن قدامة؛ عن حصين؛ عن سعد بن عبيدة، سمع المغيرة بن شعبة رضي الله عنه).

وقال غيره: (عن حصين، عن أبي سفيان، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه). ورواه (عبثر، عن حصين، عن الشعبي وسعد بن عبيدة، عن المغيرة رضي الله عنه؛ بلا عروة؟ **قال أبي: وليس لأبي سفيان معنى**).

قال أبي: ورواه هشيم، عن حصين، عن سالم بن أبي الجعد وأبي سفيان؛ سمعا المغيرة بن شعبة. قلت لأبي زرعة: فأيهما الصحيح عندك؟ قال: أنا إلى حديث الشعبي بلا عروة أميل؛ إذ كان للشعبي أصل في المسح"[21].

الشاهد من إعلال أبي حاتم لرواية أبي سفيان بقوله: "ليس له معنى" أي ليس له رواية عن المغيرة.

فمدار هذه الرواية على حصين بن عبد الرحمن السلمي، رواها عنه كل من (محمد بن فضيل، وابن عيينة، وزائدة بن قدامة، وعبثر بن القاسم، وهشيم بن بشير) واختلف عليه:

فرواه محمد بن فضيل عنه عن الشعبي عن المغيرة، أخرجه الدارقطني[22]. ورواه ابن عيينة عنه عن الشعبي لكنه زاد فيه عروة بن المغيرة عن أبيه، أخرجه الحميدي[23]، وابن خزيمة[24]، والدارقطني[25]. وفي سند الحميدي قرن بين (زكريا بن أبي زائدة، وحصين بن عبد الرحمن، ويونس بن أبي إسحاق).

وخالفهما – ابن فضيل، وابن عيينة – كل من: (زائدة بن قدامة، وسليمان بن كثير) فرواياه عن حصين عن سعد بن عبيدة عن المغيرة، أخرجه الدارقطني والطبراني[26].

وأما رواية حصين، عن أبي سفيان طلحة بن نافع، عن المغيرة. فأخرجها ابن أبي شيبة[27] ومن طريقه الطبراني[28] عن هشيم بن بشير عنه. وقرن هشيم بأبي سفيان سالم بن أبي الجعد.

وخالفهم عبثر بن القاسم فجمع في روايته عن حصين بين الشعبي وسعد عن المغيرة دون زيادة عروة. أخرج حديثه الدارقطني[29].

رجح أبو زرعة رواية حصين عن الشعبي عن المغيرة دون زيادة عروة ابنه

(14) قال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به إذا انفرد. ميزان الاعتدال (542/1).
(15) قال أبو حاتم: ليس بشيء. وقال البخاري: لا يصح حديثه. ميزان الاعتدال (318/2).
(16) البحر الزخار ح(3890).
(17) كما في أطراف الغرائب والأفراد (268).
(18) مجمع الزوائد (237/2).
(19) الضعفاء الكبير (209/2).
(20) الصحيح ح(720).
(21) علل الحديث لابن أبي حاتم؛ م(8).
(22) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (97/7).
(23) مسند الحميدي (776).
(24) صحيح ابن خزيمة ح (190).
(25) سنن الدارقطني (194/1).
(26) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (96/7)، المعجم الكبير (415/20) رقم (997).
(27) مصنف ابن أبي شيبة ح (1856).
(28) المعجم الكبير (407/20) رقم (972).
(29) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (96/7).

وعلقها على وجود أصل للشعبي في المسح. وهذا الترجيح مرجوح بإخراج الشيخين لحديث الشعبي عن عروة عن أبيه[30].

وكذلك رجح هذا الطريق الدارقطني قائلا: «وأحسنها إسنادا: حديث الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه»[31].

الثالث: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي: عن حديثٍ رواه (الفضل بن دكين؛ عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع؛ عن الزهري؛ عن عطاء بن يسار؛ عن أبي هريرة؛ قال: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة؟) فقال: "هذا خطأ؛ إنما هو: إبراهيم بن إسماعيل؛ عن عمرو بن دينار؛ عن عطاء بن يسار؛ عن أبي هريرة ليس للزهري معنى"؛ كذا رواه الدراوردي؛ وهذا الصحيح موقوف.

قيل: قد رفعه (عبيد الله بن موسى؛ عن إبراهيم بن إسماعيل. فقال: هو خطأ؛ إنما هو موقوف)[32].

الشاهد: أن أبا حاتم أعل رواية أبي نعيم الفضل بن دكين، بقوله "ليس للزهري معنى" أي رواية في هذا الحديث، حيث أدخل شيخ أبي نعيم – إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع –[33] الزهري في الإسناد، ولا رواية له لهذا الحديث، وذكره هنا خطأ. نبه عليه أبو حاتم.

والصواب: عمرو بن دينار بدلا من الزهري، كما رواه عبد العزيز الدراوردي عن إبراهيم عنه؛ وحديث الدراوردي؛ أخرجه أبو عوانة[34]، والطحاوي[35]. وخطأ أيضا من رفع الحديث كعبيد الله بن موسى، وحديثه أخرجه "ابنُ عدي"؛ وقال: «هذا الحديثُ معروف بعمرو بن دينار؛ عن عطاء؛ **ورواه غير عبيد الله**؛ عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن عمرو بن دينار؛ عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، رواه عنه يحيى بن نصر بن حاجب، ومنهم من أوقفه»[36]، والدارقطني؛ وقال: «تفرد به محمد بن إشكاب، عن عبيد الله بن موسى مرفوعا»[37].

وقد تابع عبيد الله بن موسى ومحمد بن إشكاب في رفعه زكريا بن إسحاق؛ وروايته أخرجها: مسلم[38].

(30) صحيح البخاري ح(206)، صحيح مسلم ح (274).
(31) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (100/7).
(32) علل الحديث؛ م(259).
(33) إبراهيم: ضعفه النسائي وابن معين، ونسبه إلى الوهم البخاري وأبو حاتم. انظر: ميزان الاعتدال (19/1).
(34) مسخرج أبي عوانة ح(1357).
(35) شرح معاني الآثار (371/1). وفيه خطأ حيث جعل إبراهيم بن إسماعيل، إسماعيل بن إبراهيم بم مجمع. بالإبدال.
(36) الكامل في ضعفاء الرجال (233/1).
(37) كما في أطراف الغرائب والأفراد، لابن القيسراني ح(5249).
(38) صحيح مسلم (710).

وابن عيينة؛ وروايته أخرجها: ابن عساكر[39]. واختلف على ابن عيينة في رفعه ووقفه، بين ذلك الدارقطني فقال: «واختلف عن ابن عيينة، فرواه أبو الأشعث أحمد بن المقدام؛ وسعيد ابن منصور والعلاء بن هلال، عن ابن عيينة؛ مرفوعا،ووقفه غيرهم عن ابن عيينة»[40].
ورجح الترمذي رفعه بعد ذكره الاختلاف؛ فقال: «والمرفوع أصح»[41].

الرابع: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديثٍ رواه (الوليد قال: حدثنا الأوزاعيُ قال: حدثني يحيى قال: حدثني محمدُ بنُ إبراهيم قال: حدثني شقيقُ بنُ سلمة قال: حدثني حمرانُ مولى عثمان قال: "رأيت عثمان قاعدا في المقاعدِ فدعا بوضوءٍ فتوضأ ثُمَّ قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مقعدي هذا توضأ مثلَ وُضوئي هذا. ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من توضأ مثل وُضوئي هذا، ثم صلى ركعتين، غُفِرَ له ما تقدمَ من ذنبه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ولا تغتروا")؟

قال أبي: "هذا خطأ، إنما هو محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن حمران، وليس لأبي وائل معنى، هذا الغلط من الوليد فيما أرى"[42].

الشاهد من قول أبي حاتم: "وليس لأبي وائل معنى، هذا الغلط من الوليد فيما أرى". يريد بذلك نفيه رواية أبي وائل، ورؤيته الغلط من الوليد بن مسلم دليل على إعلاله للحديث؛ حيث زاد في الإسناد بين محمد بن إبراهيم وحمران شقيق بن سلمة.

وقد تابع الأوزاعي في الرواية عن يحي بن أبي كثير شيبان بن عبدالرحمن؛ كما عند الطحاوي[43] دون ذكرٍ لشقيق. وأخرج أيضا رواية الأوزاعي مبينا العلة من قول أبي حاتم "ليس لأبي وائل معنى"..فقال: "لأن الأوزاعي ذكر في إسناده شقيق بن سلمة، وشقيق لا نعلمه ممن حدث عنه محمد بن إبراهيم ولا ممن لقيه"[44]. ويؤكد على كلام أبي حاتم أيضا البوصيري: "هذا حديث غريب والمستغرب منه اللفظ الأخير"[45].

ورواية محمد بن إبراهيم التيمي عن شقيق؛ المعلولة. أخرجها أحمد[46]، والنسائي[47]، وابن ماجه[48]، وابن حبان[49].

(39) تاريخ مدينة دمشق (257/53).
(40) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (89/11).
(41) العلل الكبير ح(130).
(42) علل الحديث؛ م(444).
(43) شرح مشكل الآثار ح(2505).
(44) المرجع السابق ح(2506).
(45) مصباح الزجاجة (43/1).
(46) المسند ح(478).
(47) السنن الكبرى ح(175).
(48) السنن ح (285).
(49) الصحيح ح(360).

وأما رواية التيمي عن عيسى بن طلحة: أخرجها ابن ماجه[50].
وقد تابع شقيق وعيسى كل من: عطاء بن يزيد؛ عند البخاري ومسلم[51]، ومعاذ بن عبد الرحمن عندهما أيضا[52]، وعروة بن الزبير؛ وزيد بن أسلم؛ وجامع بن شداد؛ ومحمد بن المنكدر عند مسلم[53]. دون زيادة لفظ "ولا تغتروا".

الخامس: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه (أبانُ العطارُ عن يحيى، عن زيدٍ، عن أبي سلامَ، عن الحضرمي، عن الحكم بن ميناء؛ أنه سمع ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما؛ سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر قال: لينتهين أقوام عن تركهم الجمعات...، الحديث؟)

قال أبي: رواه (معاويةُ بنُ سلام، عن أخيه زيد، عن أبي سلام – ولم يذكر فيه الحضرمي – عن الحكم بنُ ميناء، عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما).

قال أبي: "والحضرمي بن لاحق رجل من أهل المدينة، وليس لرواية أبي سلام عنه معنى، وإنما يشبه أن يكون يحيى لم يسمعه من زيد، فرواه عن الحضرمي، عن زيد، فوهم الذي حدث به، والله أعلم"[54].

الشاهد من قول أبي حاتم "ليس لرواية أبي سلام عن الحضرمي معنى"
استحالة الرواية عنه، وإنما روى الحضرمي عن زيد بن سلام[55].
وبين أبو حاتم وجه العلة أن يحيى لم يسمعه من زيد؛ لذا فإن كل من رواه عن يحيى لم يصرحوا بسماعه من زيد. وكذا في روايته عن الحضرمي عنه. والراجح في هذا الإسناد ما أخرجه مسلم.

أخرج رواية – الوهم على قول أبي حاتم – أبان بن يزيد العطار عن يحيى، عن زيد، عن أبي سلام، عن الحضرمي: الطحاوي من طريق عبيد الله بن موسى، وموسى بن إسماعيل[56]. والنسائي[57] من طريق حبان بن هلال عنه. لكنه جعل حديث يحيى عن الحضرمي عن زيد بالتقديم والتأخير. وأحمد[58] عن عفان عنه. لكنه أسقط الحضرمي من الإسناد. وفي موضع آخر[59] رواه عن هدبة بن خالد عنه. وأسقط الحضرمي وزيد بن أسلم.
أما رواية معاوية بن سلام عن أخيه زيد التي أشار إليها أبو حاتم، فأخرجها مسلم[60] من طريق أبي توبة عنه، وفيه ابن عمر وأبي هريرة بدلا من ابن عباس. وأخرجه ابن ماجه[61]، والطيالسي[62]، وأبو يعلى[63]. جميعهم من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام عن الحكم بن ميناء فذكره.

إذن يتبين وجه إعلال أبي حاتم لهذه المسألة باستحالة رواية أبي سلام ممطور عن الحضرمي بن لاحق، ويشبه أن يكون يحيى لم يسمعه من زيد، فرواه عن الحضرمي، عن زيد، كما قال أبو حاتم.

السادس: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي؛ عن حديثٍ رواه (هشام بن خالد عن سويد بن عبد العزيز عن الوضين بن عطاء عن أبي الأشعث الصنعاني عن أبي أسماء عن ثوبان) عن النبي صلى الله عليه وسلم في: "أفطر الحاجم والمحجوم"؟

قال أبي: "هذا خطأ؛ أخطأ فيه هشام إنما يرويه عن سويد عن يحيى بن الحارث عن أبي أسماء عن ثوبان وليس لوضين معنى"[64].

أورد ابن أبي حاتم هذا الأثر في أكثر من موضع[65]، لكن ما يعنينا هنا الوقوف على دلالة **"وليس لوضين معنى". أي رواية**، حيث خطأ هشام بن خالد في جعله حديث سويد عن الوضين عن أبي الأشعث[66]، وإنما روايته عن يحيى بن الحارث عن أبي أسماء. ورواية سويد عن يحيى عن أبي أسماء التي أشار إليها أبو حاتم فلم أقف عليها. وقد تابع أبا الأشعث في الرواية عن أبي أسماء؛ أبو قلابة[67]، ومكحول[68].

السابع: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة؛ عن حديثٍ رواه (الثوري عن الزبير بن عدي عن أبي رزين عن زر بن حبيش عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في المعوذتين؟).

قال أبو زرعة: ورواه (عنبسة بن سعيد – قاضي الري – وعمرو بن أبي قيس، عن الزبير بن عدي، عن أبي رزين، عن حذيفة، عن النبي صلى الله عليه وسلم)، قال أبو زرعة: حديث عنبسة وعمرو أشبه عندي إذا اتفق عليه النفسين، وهما الرواة عن الزبير، وأخاف أن يكون أشبه على الثوري:

(50) السنن ح (285).
(51) صحيح البخاري ح(159)، وصحيح مسلم ح(226).
(52) صحيح البخاري ح(6433)، صحيح مسلم ح(232).
(53) الصحيح ح(227، 229، 245).
(54) علل الحديث؛ م (596).
(55) تهذيب الكمال (553/6).
(56) شرح مشكل الآثار ح(3186).
(57) المجتبى = السنن الصغرى (1370).
(58) المسند ح(2290).
(59) المسند ح(3100).
(60) الصحيح ح(865).
(61) السنن ح(794).
(62) المسند ح(2064).
(63) المسند ح(5742).
(64) علل الحديث؛ م(729).
(65) المسألة رقم (657، 693، 732، 1704، 2839).
(66) وهذا الوجه أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ح(666). وأخرجه أيضا ح(899) من طريق سويد عن يحيى عن أبي الأشعث عن أبي أسماء.
(67) سنن أبي داود ح(2367)، وابن ماجه ح(1680)، والدارمي ح(1772).
(68) سنن أبي داود ح(2371)، النسائي في الكبرى ح(2123).

عاصم، عن زر، ولعله من الزبير.

قال أبي: "حديث الثوري أصح عن أبي، وهو أحفظهم، وأعلى من هؤلاء بدرجات، والحديث بأبي أشبه؛ إذ كان قد رواه عاصم، عن زر، عن أبي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، **وليس لحذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم في المعوذتين معنى**"[69].

الشاهد من قول أبي حاتم "وليس لحذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم في المعوذتين معنى". أي رواية. والحديث حديث أبي بن كعب.
فقد أخرجه أحمد[70]، وأبو عبيد[71] من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن الزبير عن أبي رزين عن زر به.

ورواه ابن مهدي أيضا عن الثوري عن عاصم عن زر عن أبي به؛ كما عند أحمد وأبي عبيد وعبد الرزاق[72].

وعلى هذا يكون للثوري فيه شيخان – عاصم والزبير –. وتابعه فيه كل من: (معمر)؛ عند عبد الرزاق[73]. و(زائدة بن قدامة)؛ عند ابن أبي شيبة[74]. و(أبو بكر بن عياش، وشعبة، وحماد بن سلمة، وأبي عوانة، والأعمش)؛ عند أحمد[75]. جميعهم عن عاصم عن زر عن أبي فذكره.

والذي يرجح رواية الثوري لحديث أبي متابعة ابن عيينة له عن عاصم وعبدة بن لبابة، عن زر، عن أبي بن كعب، به، كما عند البخاري[76].

بهذا يتأكد كلام أبي حاتم: "حديث الثوري أصح عن أبي، وهو أحفظهم، وأعلى من هؤلاء بدرجات، والحديث بأبي أشبه".

الثامن: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث (رواه محمد بن أمية السلوي عن عيسى بن موسى البخاري المعروف عن الريان بن الجعد الكناني – من أهل فلسطين – عن يحي بن حسان عن عبادة بن الصامت قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بهذه الدعوات كلما سلم: "اللهم لا تخزني يوم القيامة، ولا تخزني يوم البَأسِ، فإن من أخزيته يوم البأس فقد أخزيته"؟).

فسمعت أبي يقول: "هذا خطأ رواه ابن المبارك عن يحي بن حسان الفلسطيني عن رجل من بني كنانة عن النبي صلى الله عليه وسلم، **وليس لعبادة معنى**"[77].

الشاهد من قول أبي حاتم "ليس لعبادة معنى". أي خطأ في نسبة الحديث إلى صحابيه، فالحديث حديث رجل من كنانة. جزم ابن عساكر أن اسمه أبو قرصافة جندرة بن خيشنة[78]. وأخرج حديثه مرفوعا الطبراني[79]. وموقوفا ابن أبي عاصم[80].

وأخرج الحديث دون ذكر اسمه: أحمد والطبراني[81]، كلاهما من طريق ابن المبارك عن يحي بن حسان عن رجل من بني كنانة. قال الهيثمي: "رواه أحمد ورجاله ثقات"[82].

وأخرج الحديث بذكر أبي قرصافة: ابن قانع والطبراني، كلاهما من طريق يونس بن عبد الرحيم العسقلاني، عن عياش بن يزيد، عن عطية بن سعيد الكناني، عن أبي قرصافة. وفيه يونس بن عبد الرحيم؛ قال أبو حاتم: ليس بالقوي[83]. وأخرج حديث عبادة بن الصامت: ابن السني وابن بشران[84]. وفيه الريان بن الجعد لم أقف له على ترجمة، روى عنه غنجار قال الذهبي روى عن نحو مائة مجهول[85].

إذن حديث عبادة ضعيف لجهالة الريان. وحديث الرجل من بني كنانة صحيح رجاله ثقات.

التاسع: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديثٍ رواه (عبد الله بن محمد بن عمرو الغزي عن أبي نعيم عن سعد بن أوس العبسي الكاتب عن بلال بن يحيى عن ابن شتير بن شكل عن أبيه شكل بن حميد قال: قلت للنبي صلى الله عليه وسلم: "علمني تعوذا أتعوذ به، قال: قل: اللهم، إني أعوذ بك من شر لساني، وشر قلبي، وشر سمعي، وشر بصري، وشر مني"؟).

قال أبي: "هذا خطأ حدثنا به أبو نعيم فقال: عن شتير بن شكل عن أبيه شكل **وليس لابنه معنى**"[86].

الشاهد من قول أبي حاتم "وليس لابنه معنى" أي إن ابن شتير ليس له ذكر في الإسناد ولا رواية، وإنما هو خطأ وقع من عبد الله بن محمد الغزي، وكل من رواه مع أبي نعيم الفضل رواه بدون ذكر ابن شتير. فرواه عنه ابن

(69) علل الحديث (574/4) م (1648).
(70) المسند ح(21184).
(71) فضائل القرآن ح(272).
(72) المسند ح(21183)، فضائل القرآن ح(272)، المصنف (6040).
(73) المصنف ح(6040).
(74) المصنف ح(30193).
(75) المسند ح(21181 و21185 و21186 و21187 و21188).
(76) الصحيح ح(4976).
(77) العلل (388/5) (2065).
(78) تاريخ دمشق (349/62).
(79) المعجم الكبير (19/3) رقم (2522).
(80) الآحاد والمثاني؛ ح(1037).
(81) المسند ح(18056)، المعجم الكبير (20/3) ح(2524).
(82) مجمع الزوائد (109/10).
(83) ميزان الاعتدال (482/4).
(84) عمل اليوم والليلة ح(128)، أمالي ابن بشران ح(1281).
(85) ميزان الاعتدال (325/3).
(86) علل الحديث (442/5-445) م(2100).

أبي شيبة[87]، والحسن بن إسحاق؛ عند النسائي[88]، وعلي بن عبد العزيز؛ عند الطبراني[89].

وتابع أبا نعيم كلا من أبي أحمد الزبيري ووكيعا، **فأما رواية أبي أحمد الزبيري** فأخرجها: أبو داود والترمذي وأحمد[90].

وأما رواية وكيع فأخرجها: أبو داود والنسائي والبخاري وأحمد[91].
ثلاثتهم (أبو نعيم، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع) عن سعد بن أوس عن بلال بن يحيى، عن شتير عن أبيه فذكره.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب؛ لا نعرفه إلا من هذا الوجه؛ من حديث سعد بن أوس؛ عن بلال بن يحيى».

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد؛ ولم يخرجاه، وسكت عنه الذهبي"[92].

العاشر: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديثٍ رواه (يحيى بن حمزة عن المطعم بن المقدام عن الحسنِ بنِ أبي الحسنِ أن معاويةَ قال لابنِ الحنظلية: حدثنا حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة"؟).

قال أبي: "هذا عندي وهم رواه أبو إسحاق الفزاري عن المطعم بن المقدام عن جسر بن الحسن عن يعلى بن شداد عن سهل بن الحنظلية عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أشبه".

قلت لأبي: "فلم لم تحكم للحديث المرسل"؟ فقال: **"المطعم عن الحسن ليس له معنى لم يسمع منه"** والحسن البصري عن سهل بن الحنظلية لا يجيء وأبو إسحاق الفزاري أحفظ وأتقن من يحيى بن حمزة"[93].

الشاهد من قول أبي حاتم "المطعم عن الحسن ليس له معنى". بين المراد منه بقوله "لم يسمع منه". لكن ذكر المزي من أول شيوخه الحسن البصري[94].

ولم ينفِ أحد سماعه منه سوى أبي حاتم، ولعل مراده هذا الحديث فقط، وليس على الإطلاق. وتابع يحيى بن حمزة في الرواية عن المطعم: (منصور بن أبي مزاحم)[95] وفيه أن السائل لابن الحنظلية معاوية[96].

و(هشام بن عمار)[97] وفيه أن السائل الحسن. وعبر أبو حاتم عن إرسال الحسن عن سهل بن الحنظلية بقوله "لا يجيء"[98].

ورواية أبي إسحاق الفزاري لم أقف عليها. وفيها جسر بن الحسن: قال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[99]. ونقل ابن عدي قول السعدي عنه: واهي الحديث[100].
لكن ثبت المتن من حديث عروة البارقي رضي الله عنه[101].

المطلب الثالث: دلالة لا معنى له على مخالفة الثقات.

مخالفة الثقات لها أسباب كثيرة، فمنها – على سبيل المثال مما وقع في علل الحديث لابن أبي حاتم وعُبر عنه "ليس له معنى" – ضعف الراوي ونكارته، والوهم، والإدراج، ووصله المرسل، ورفعه الموقوف، وتفرده وغرابته. وعدد تلك الروايات، أربع عشرة (14) رواية، منها أحد عشر (11) قولا لأبي حاتم، ومنها: قولان (2) لأبي زرعة، وقول لابن أبي حاتم. وتفصيل ذلك كالآتي:

الأول: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي؛ عن حديث رواه (الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أسوأ الناس سرقة الذي يسرق صلاته... الحديث؟).

قال أبي: "كذا حدثنا الحكم ابن موسى ولا أعلم أحدا روى عن الوليد هذا الحديث غيره، وقد عارضه حديث حدثناه هشام بن عمار، عن عبدالحميد ابن حبيب بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي

(87) المصنف ح(29145).
(88) السنن ح(5444).
(89) الدعاء ح(1380).
(90) سنن أبي داود ح(1551)، سنن الترمذي ح(3492)، مسند أحمد ح(15542).
(91) سنن أبي داود ح(1551)، سنن النسائي ح(5456)، الأدب المفرد ح(663)، مسند أحمد ح(15541).
(92) المستدرك على الصحيحين؛ ح(1953).
(93) علل الحديث؛ م(926).
(94) تهذيب الكمال (74/28). وكذا ذكر ابن عساكر في تاريخه؛ (348/58). وهذا دليل على سماعه منه، ولم أقف على أحد نفى ذلك.
(95) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (268/1).
(96) ولعل هذا من أوهام منصور رحمه الله.
(97) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (98/6) ح(5623).
(98) انظر: جامع التحصيل (ص164)، والمنهجي في إعلال المحدثين بعلة لا يجي دراسة تأصيلية وتطبيقية من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم.
(99) علق الحافظ علاء الدين مغلطاي على نقل المزي قول النسائي، بأن القولين من كتابين مختلفين للنسائي، فقوله "ضعيف" من كتاب الضعفاء. وقوله ليس بثقة...من كتاب التمييز حيث ترجم لجسر غير منسوب في غير ما نسخة، فتعيين ذكره في جسر بن الحسن تحكم وتقويل النسائي ما لم يقل. لاحتمال أن يكون المراد هو جسر بن فرقد القصاب وليس ابن الحسن، لكونه مشهورا بالضعف دون ابن الحسن. انظر: إكمال تهذيب الكمال؛ (193/3).
(100) الكامل في ضعفاء الرجال؛ (425/2)، لكنه نفى النكارة في حديثه بقوله: "فليس لمقدار ماله من الحديث فيه المنكر".
(101) صحيح البخاري ح(2850)، صحيح مسلم ح(1873).

سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أسوأ الناس سرقة...."[102].

قلت – ابن أبي حاتم – لأبي: "فأيهما أشبه عندك؟" قال: "جميعا منكرين؛ **ليس لواحد منهما معنى**. قلت: لم"؟ قال: "لأن حديث ابن أبي العشرين لم يرو أحد سواه، وكان الوليد صنف "كتاب الصلاة"، وليس فيه هذا الحديث"[102].

حديث الحكم بن موسى عن الوليد عن الأوزاعي عن ابن أبي كثير عن ابن أبي قتادة عن أبيه؛ أخرجه: أحمد[103]، والدارمي[104]، وابن خزيمة[105]، وابن المنذر[106]، والطبراني[107]، والدارقطني[108].

والشاهد: من قول أبي حاتم "ليس لواحد منهما معنى" حيث تظهر المخالفة هنا في الحكم بالنكارة لحديث الحكم بن موسى، وابن أبي العشرين. أما الحكم؛ فلتفرده كما قال: "لم يروه عن الوليد غيره". وكذا قال ابن المديني: "ولا يرويه غير الحكم"[109]. وقال الدارقطني: "تفرد به الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم".

قلت بل تابعه الواسطي كما قال الطبراني: "لم يَروِ هذا الحديثَ عن الأوزاعي إلا الوليدُ، ولا رواه عن الوليدِ إلا الحكمُ بن موسى وسليمان الواسطي". لكن سليمان بن أحمد الواسطي كذبه يحيى، وضعفه النسائي.... وقال البخاري: فيه نظر...وقال ابن عدي: هو عندي ممن يسرق الحديث، وله أفراد[110].

وتابعه أيضا أبو جعفر السويدي كما قال الخطيب: «وقد تابع الحكم أبي جعفر السويدي فرواه عن الوليد بن مسلم»[111]. والسويدي وثقه أبو داود السجستاني[112]. وذكره ابن حبان في الثقات[113]. وأما قول أبي حاتم: لا أعرفه[114]. فلا يقلل من منزلته.

(102) علل الحديث، م(487).
(103) المسند ح(22643).
(104) المسند ح(1367).
(105) الصحيح ح(663).
(106) الأوسط (174/3).
(107) المعجم الكبير (242/3) ح(3283)، وفي الأوسط ح(8179).
(108) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (1033).
(109) تاريخ بغداد (227/8)، تاريخ مدينة دمشق (54/15).
(110) ميزان الاعتدال (194/2).
(111) تاريخ بغداد (227/8). وأخرج حديثه أحمد في المسند ح(22642).
(112) انظر: تاريخ بغداد (96/4).
(113) الثقات (92/9).
(114) الجرح والتعديل (110/8).

أما حديث ابن أبي العشرين؛ فأخرجه: ابن حبان[115]، والطبراني[116]، والبيهقي[117]، وابن عساكر[118].

وأصاب أبو حاتم في الحكم على تفرده بخلاف حكمه على حديث الحكم، قال الطبراني: "لم يَروِ هذا الحديثَ عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة إلا ابن أبي العشرين".

ولم يصب الحاكم في تصحيحه للإسنادين فقال: «كلا الإسنادين صحيحان ولم يخرجاه»[119]. فإسناد الحكم فيه عنعنة كل من الوليد بن مسلم، ويحيى بن أبي كثير وكلاهما مدلس. وابن أبي العشرين مختلف فيه: وثقه أحمد وأبو حاتم، وضعفه دحيم والنسائي، وتفرد عن الأوزاعي بغير حديث لا يرويه غيره، وَهو ممن يكتب حديثه، كما قال البخاري[120].

وحاله هذه لا تحتمل التفرد. وهنا اتفق مع أبي حاتم في قوله عن الطريقين "جميعا منكرين...ليس لواحد منهما معنى" فالدلالة منه النكارة المستفادة من التفرد. ولا يلتفت إلى من حسنه كالشيخ الأرناؤوط[121]، أو صححه كالشيخ الأعظمي[122] والألباني[123] من المعاصرين.

الثاني: قال ابن أبي حاتم: "وسئل أبي؛ وأبوزرعة؛ عن حديث رواه (عبدالواحد ابن زياد، ويعلى ابن عبيد، وأبو عوانة، وعلي ابن مسهر، وعبدالله ابن نمير، عن الأعمش، عن عمرو ابن مرة، عن أبي البختري، عن أبي برزة رضي الله عنه؛ قال: انتهيت إلى أبي بكر رضي الله عنه وهو غضبان يتلظى[124] على رجل، فقلت: "من هذا الذي أغضبك فأضرب عنقه"؟ قال: ما كان هذا لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم").

ورواه (أبو معاوية، ومحمد ابن أنس، عن الأعمش، عن عمرو ابن مرة، عن سالم ابن أبي الجعد، عن أبي برزة رضي الله عنه).

ورواه (شعبة، وزيد ابن أبي أنيسة، عن عمرو ابن مرة، عن أبي نصر، عن أبي برزة رضي الله عنه؟).

قال أبو زرعة: "الصحيح من حديث الأعمش: عن عمرو ابن مرة، عن

(115) الصحيح ح(1888).
(116) المعجم الأوسط ح(4655).
(117) السنن الكبرى (386/2).
(118) تاريخ دمشق (54/15).
(119) المستدرك ح(836).
(120) التاريخ الكبير (45/6)، الكامل في ضعفاء الرجال (12/7)، ميزان الاعتدال (539/2).
(121) تحقيق صحيح ابن حبان (209/5).
(122) تحقيق صحيح ابن خزيمة (331/1).
(123) صلاة التراويح (ص119، 120).
(124) شبه شدة غضبه بالنار تتلظى، أي: تتلهب، واللظى: النار أو لهبها. القاموس المحيط، مادة: لظي (ص1331).

أبي البختري".

قال أبي: "رواه بعضهم عن الأعمش، عن عمرو، عن أبي نصر حميد بن هلال، عن أبي برزة رضي الله عنه".

وروى يونس ابن عبيد، عن حميد ابن هلال عن عبدالله بن مطرف، عن أبي برزة رضي الله عنه.

قال أبي: "والصحيح: ماروواه يونس ابن عبيد، وهو أشبههما، **وليس لأبي البختري معنى**"[125].

الشاهد من قول أبي حاتم "ليس لأبي البختري معنى" تضعيف رواية الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البختري[126]. وبين وجه المخالفة في وهم هذا الطريق الدارقطني فقال: «قال الفزاري: عن الأعمش، عن رجل، عن أبي البختري، عن أبي برزة. وقال علي ابن صالح المكي: عن الأعمش، عن عمرو ابن مرة، عن أبي البختري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ووهم فيه؛ قال ذلك خالد ابن نزار، عن سعيد ابن سالم عنه»[127].

فقد رواه أبو معاوية محمد بن خازم ومحمد بن أنس عن الأعمش عن عمرو عن سالم بن أبي الجعد بدلا من سعيد بن فيروز أبي البختري، كما عند النسائي[128].

وتابع الأعمش في الرواية عن عمرو؛ (شعبة وزيد بن أبي أنيسة)، عنه عن أبي نصر حميد عن أبي برزة، كما عند الدارقطني، ورواه عن ابن أبي أنيسة وحده النسائي[129] وأبو يعلى[130].

أما قول أبي زرعة "الصحيح من حديث الأعمش..." إنما هو لبيان الراجح من الاختلاف على الأعمش فقط؛ لأنه صحح حديث يونس بن عبيد، عن حميد بن هلال، عن أبي برزة، في مسألة سابقة[131].

وأخرج رواية يونس بن عبيد الراجحة؛ أبو داود[132]، والنسائي[133]، وأحمد[134]، والبزار[135].

وتابعه (سليمان بن المغيرة)؛ عند ابن أبي عاصم[136].

قال البزار بعد ذكره الاختلاف هذا قال: «وأحسن إسناداً في هذا: حديثُ يونسَ، عن حميد ابن هلال، ولا نعلم حدث به عن يونس إلا يزيد ابن زريع».

وقال النسائي عن طريق يونس بن عبيد هذه: «هذا الحديث أحسن الأحاديث وأجودها». وقال الدارقطني: «رواه يونس بن عبيد فجود إسناده...».

ورواه شعبة عن عمرو بن مرة عن حميد عن أبي برزة، أخرج هذا الطريق النسائي[137]، والمروزي[138].

إذن فقول أبي حاتم "ليس لأبي البختري معنى" تضعيف رواية الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البختري.

الثالث: قال ابن أبي حاتم: "وسمعت أبي؛ وذكر هذه الأحاديث الثلاثة التي رواها (عبيد ابن إسحاق، عن زهير ابن معاوية، عن يزيد ابن أبي زياد، عن ابن وهب: أحدها: زيد ابن وهب، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "تعج[139] الأرض من ثلاثة: من الديوث، والذي يأتي البهيمة، والشيخ الزاني").

والثاني: عن زيد ابن وهب، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن أعظم الذنوب عندالله: أن تجعل لله ندا وهو خلقك، أو تقتل ولدك من أجل أن يطعموا، أو تزاني حليلة جارك"[140]).

والثالث: زيد ابن وهب؛ قال: "كان عمر إذا بعث جيشا قال: سيروا باسم الله".

قال أبي: "**ليس لهذه الأحاديث الثلاثة معنى**؛ إنما يعرف ليزيد ابن أبي زياد، عن زيد ابن وهب: حديث عن عمر – مرسل – في القنوت، ولا أعرف هذه الثلاثة الأحاديث"[141].

الشاهد من قول أبي حاتم "ليس لهذه الأحاديث الثلاثة معنى" بيان وجه المخالفة في تضعيفه لهذه الأحاديث الثلاثة من رواية يزيد بن أبي زياد عن

(125) علل الحديث، م(1347).

(126) هذا الطريق رواه النسائي في سننه ح(4073، 4074)، والحميدي في مسنده ح(6)، والدارقطني كما في أطراف الغرائب (ص17)، وقال «غريب من حديث محمد بن عبيد عن أخيه يعلى، عن الأعمش، عن أبي البختري عنه».

(127) أطراف الغرائب والأفراد (ص17).

(128) السنن الصغرى =المجتبى ح(4072).

(129) المجتبى ح(4075). وفيه "أبو نضرة" قال النسائي: «هذا خطأ، والصواب أبو نصر، واسمه حميد بن هلال خالفه شعبة» أي سماه أبا نصر.

(130) المسند ح(80).

(131) المسألة رقم (1343).

(132) السنن ح(4363).

(133) السنن ح(4077).

(134) المسند ح(61).

(135) البحر الزخار ح(49).

(136) الديات (ص118).

(137) السنن ح(4076).

(138) مسند أبي بكر ح(67).

(139) عج يعج عجا: رفع صوته وصاح؛ وقيده في "التهذيب" فقال: بالدعاء والاستغاثة. ابن منظور، لسان العرب، فصل العين (318/2).

(140) حليلة الرجل: امرأته، والرجل حليلها؛ لأنها تحل معه ويحل معها. وقيل: لأن كل واحد منهما يحل للآخر. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (431/1).

(141) علل الحديث، م(1362).

زيد بن وهب، فيزيد ضعيف الحديث، قال أحمد: لم يكن بالحافظ، ليس بذاك، وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، ليس بالقوي. وقال النضر: كان رفاعا – أي آثار الصحابة فيجعلها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم –[142].

وزيد بن وهب تحامل عليه الفسوي وضعف حديثه، مع الاختلاف في صحبته، والراجح أنه من أجلة التابعين، قال الأعمش: "إذا حدثك زيد بن وهب عن أحد فكأنك سمعته من الذي حدثك عنه"، ورد الذهبي على الفسوي قائلا: "هذا الذي استنكره يعقوب ابن سفيان من حديثه ما سبق إليه، ولو فتحنا هذه الوساوس علينا لرددنا كثيراً من السنن الثابتةِ بالوهمِ الفاسدِ، ولا نفتحُ علينا في زيدِ بنِ وهب خاصة باب الاعتزال"[143].

وحديثه الأول: لم أقف عليه، إلا عند ابن الملقن عازيا إياه لابن أبي حاتم[144].

والحديث الثاني: "أعظم الذنوب..."؛ أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن مسعود[145].
والحديث الثالث: حديثه عن عمر في القنوت: أخرجه الطبري[146]، والبيهقي[147].

الرابع: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي؛ عن حديث رواه (يونس بن حبيب، عن الطيالسي، عن عبدالعزيز بن أبي سلمة، عن صالح ابن كيسان، عن عبيد الله ابن عبد الله، عن زيد ابن خالد، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تسبوا الديك...").

قال يونس ابن حبيب: "وحدثنا أبوداود مرة أخرى، عن عبدالعزيز الماجشوني، عن صالح، عن عبدالله ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تسبوا الديك؟".

فسمعت أبي يقول: **"ليس لابن أبي قتادة عن أبيه ها هنا له معنى"**، هذا كذب، وحديث صالح، عن عبيدالله بن عبد الله، عن زيد ابن خالد، عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيح"[148].

الشاهد من قول أبي حاتم "ليس لابن أبي قتادة عن أبيه هاهنا له معنى" إنكاره وتضعيفه بقوله "هذا كذب" لرواية صالح بن كيسان عنه عن أبيه،

(142) تهذيب الكمال (135/32- 139).
(143) ميزان الاعتدال (107/2).
(144) البدر المنير (611/8).
(145) صحيح البخاري ح(4477)، ومسلم ح(86).
(146) تهذيب الآثار (359/1).
(147) السنن الكبرى (208/2).
(148) علل الحديث، م(2559).

وهنا تظهر وجه المخالفة في تصحيحه هو وأبو نعيم حديث صالح عن عبيد الله بن عبد الله عن زيد. فقال أبو نعيم: "والصحيح: رواية صالح، عن عبيدالله ابن عبد الله ابن عتبة، عن زيد ابن خالد الجهني"[149].

لكن خالفهما البيهقي والبوصيري ورجحا حديث صالح عن عبدالله بن أبي قتادة؛ بقولهما: "وهذا أثبت عندي"[150]. وهذا الطريق لم أقف على تخريجه.
ومدار الحديث على صالح بن كيسان؛ وعبد العزيز بن رفيع.

أما حديث صالح بن كيسان فرواه عنه كل من:
(عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشوني): أخرجه الطيالسي. وأبو داود عن قتيبة. وأحمد وعبد بن حميد عن يزيد بن هارون. والنسائي من طريق موسى بن داود[151]. أربعتهم عنه.
و(معمر): ومن طريقه أحمد[**152**].
و(ابنُ عيينة): أخرجه الحميدي[153].
و(مالك): أخرجه الطبراني وأبو نعيم[154].
و(الدراوردي): أخرجه الطبراني[155].
و(زهير): أخرجه النسائي[156].

ستتهم (الماجشون، ومعمر، وابن عيينة، ومالك، والدراوردي، وزهير) عنه.
وخالف زهير في روايته عن صالح فجعله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة مرسلا.

وأما حديث عبد العزيز بن رفيع: فأخرجه الطبراني[157]. قال الدراقطني: "تفرد به عمرو ابن عون عن حفص ابن سليمان المنقري عن عبدالعزيز ابن رفيع عنه"[158].
وأرجح الطريقين طريق صالح بن كيسان لرواية الأئمة مالك وابن عيينة ومعمر والدراوردي وغيرهم له.

الخامس: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي؛ عن حديث رواه (أبو عاصم النبيل، عن الثوري، عن عبدالله ابن أبي بكر، عن سعيد ابن المسيب، عن

(149) حلية الأولياء (268/4).
(150) إتحاف الخيرة 58/6).
(151) مسند الطيالسي ح(999)، سنن أبي داود ح(5101)، مسند أحمد ح(21679)، المنتخب من مسند عبد بن حميد ح(278)، السنن الكبرى ح(10715).
(152) جامع معمر ح(20498). مسند أحمد ح(17034).
(153) المسند ح(833).
(154) المعجم الكبير (241/5) ح(5212). حلية الأولياء (346/6).
(155) المعجم الكبير (240/5) ح(5210).
(156) السنن الكبرى ح(10716).
(157) المعجم الأوسط ح(3620).
(158) كما في أطراف الغرائب والأفراد (79/3).

أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ألا أدلكم على شيء يكفر الخطايا...؟).

قال أبي: "هذا وهم؛ إنما هو: الثوري، عن ابن عقيل، **وليس لعبدالله ابن أبي بكر معنى**"؛ روى هذا الحديث عن بن عقيل: زهير، وعبيدالله ابن عمرو"[159].

الشاهد: من هذا الحديث بيان وجه المخالفة بإعلال أبي حاتم له بالوهم لكون أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل رواه عن الثوري عن عبد الله بن أبي بكر، فليس له معنى أي خطأ وقع من وهم أبي عاصم، وعلل ذلك بأن الحديث رواه الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن المسيب عن أبي سعيد.

وقد تابع الثوري: (زهير بن محمد)؛ وأخرج حديثه ابن أبي شيبة[160]، وأحمد[161]، وابن ماجه[162].
و(عبيد الله بن عمرو)؛ وأخرج حديثه الدارمي[163]، وعبد بن حميد[164].
والظاهر ترجيح أبي حاتم لرواية الثوري عن ابن عقيل هذه، لأنه خطأ ابن عقيل في روايته عن ابن المسيب عن جابر من رواية زائدة عنه؛ كما في المسألة رقم (278، 368) سُئل عن رواية زائدة عن ابن عقيل عن ابن المسيب عن جابر. أيهما أصح؟ فقال: "هذا من تخاليط ابن عقيل؛ من سوء حفظه؛ مرة يقول هكذا، ومرة يقول هكذا، لا يضبط الصحيح أيما هو".

وحديث أبي عاصم النبيل الذي أعله أبو حاتم أخرجه البزار[165]، وأبو يعلى[166]، وابن خزيمة[167]، وابن حبان[168]، والحاكم[169].

لكن البزار يظن أن عبد الله بن أبي بكر هو ابن عقيل، فقال: «لا نعلم؛ رواه عن الثوري إلا أبوعاصم، وأظن عبدالله ابن أبي بكر هو: عبدالله ابن محمد ابن عقيل».
وفرق بينهما كأبي حاتم ابن خزيمة فقال: «هذا الخبر لم يروه عن سفيان غير أبي عاصم، فإن كان أبو عاصم قد حفظه فهذا إسناد غريب... والمشهور في هذا المتن: عبدالله ابن محمد ابن عقيل، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي سعيد؛ لا عن عبد الله ابن أبي بكر».

وكذا فرق الدارقطني بينهما فقال: «غريب من حديثه عنه، لم يروه عنه غير عبد الله بن محمد ابن عقيل، وكذلك رواه الثوري، عن ابن عقيل هذا، ورواه أبوعاصم النبيل عن الثوري، عن عبدالله ابن أبي بكر، عن سعيد ابن المسيب، ولم يتابع عليه، وتفرد به أبوعاصم، عن الثوري»[170].

وأما الحافظ ابن حجر فيرى إن كانا واحدا فقد دلسه الثوري، فقال: «إن كان محمد ابن عقيل يكنى: أبا بكر، فقد دلسه الثوري بلا شك، ثم وجدت أبا بكر البزار قد جزم بأن الثوري كنى محمد ابن عقيل أبا بكر ودلسه»[171].

قلت: لم أجد من كنى ابن عقيل بأبي بكر، والراجح كما قال أبو حاتم أن هذا وهم وقع فيه أبو عاصم النبيل إذ لا يوجد رواية لعبد الله بن أبي بكر عن سعيد بن المسيب.

السادس: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديثٍ رواه (عمرو بن أبي قيس عن منصور عن أبي بكر بن حفص عن أبي صالح عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه عاد عبد الله بن رواحة، فما تحوز[172] عبد الله عن مكانه فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "من شهداء أمتي"؟ قالوا: (القتل في سبيل الله)، قال: "**القتل في سبيل الله شهادة، والبطن شهادة، والغرق شهادة**... "، الحديث؟

قال أبي: ورواه (شعبة، عن أبي بكر ابن حفص، عن ابن الفصيح – أو أبي المصبح – عن ابن السمط، عن عبادة، عن النبي صلى الله عليه وسلم).
قال أبي: "وهذا أشبه، **ليس لأبي صالح معنى**، لم يضبط عمرو، وضبط شعبة".
وهذا حديث من حديث أهل الشام، وهو أبو المصبح المقرائي، عن شرحبيل بن السمط، عن عبادة"[173].

الشاهد من هذا الحديث بيان وجه المخالفة التي عبر عنها أبو حاتم بقوله "ليس لأبي صالح معنى". **الوهم** الذي وقع من عمرو بن أبي قيس، فهو كما قال أبو حاتم: لم يضبط، وعدم ضبطه أوقعه في الخطأ، وأكد على هذا الخطأ أبو دواد فقال: "في حديثه خطأ"[174]. وبين سبب الخطأ

(159) علل الحديث، م(54).
(160) المصنف ح(2627).
(161) المسند ح (10994).
(162) السنن ح (427).
(163) المسند ح (725).
(164) كما في المنتخب ح (984).
(165) كما في كشف الأستار، للهيثمي ح (532).
(166) مسند أبي يعلى ح (1102).
(167) صحيح ابن خزيمة ح (177، 357، 1562).
(168) صحيح ابن حبان ح (402).
(169) المستدرك على الصحيحين ح (689) وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وهو غريب من حديث الثوري، فإني سمعت أبا علي الحافظ، يقول: تفرد به أبوعاصم النبيل عن الثوري". ووافقه الذهبي.
(170) كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني ح(4684).
(171) إتحاف المهرة (226/5).
(172) «تحوز» بالجيم. ومعنى «فما تحوز»: فما تنحى. انظر "النهاية" (459/1).
(173) علل الحديث، م(958).
(174) تهذيب الكمال (205/22).

ابن شاهين فقال: "كان يهم في الحديث قليلا"[175]. وكذا الذهبي فقال: "صدوق له أوهام"[176].

لأجل هذا بين أبو حاتم الوهم الذي جعل عمرا بن أبي قيس لم يضبط السند، حيث جعل أبو صالح شيخا لأبي بكر بن حفص، وإنما الصواب أن شيخه هو ابن الفصيح كما رواه شعبة عنه.

يتبين ذلك من خلال متابعات عمرو في روايته عن منصور؛ فتابعه **إسرائيل** فرواه عنه عن أبي بكر بن حفص، عن شرحبيل بن السمط، عن عبادة[177].

وحرب فرواه عنه عن أبي بكر بن حفص عن أبي المصبح، عن شرحبيل بن السمط، عن عبادة[178].

وأخرجه أحمد[179]، والطيالسي[180]، والشاشي[181]، جميعهم من طريق شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي المصبح، به.

ولم يُذكر أبو صالحٍ في أحد الطرق. مما يؤكد على كلام أبي حاتم: أن عمرا لم يضبط، وضبط شعبة.

وأما رواية أبو صالح التي أشار إليها أبو حاتم فلم أقف على تخريجها. وبالتالي فيعد مهملا.

السابع: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي؛ عن حديث رواه (سليمان بن كثير، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد ابن المسيب، عن جابر بن عبدالله، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه خطب، فاستند إلى خشبة... وذكر الحديث؟).

قال أبي: "رواه سليمان ابن بلال وسويد ابن عبدالعزيز، عن يحيى ابن سعيد، عن حفص ابن عبيدالله ابن أنس، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم".

قال أبي: "هذا أشبه، **وليس لسعيد ابن المسيب ها هنا معنى**"[182].

الشاهد من هذا الحديث بيان وجه المخالفة التي عبر عنها أبو حاتم بقوله "وليس لسعيد بن المسيب هاهنا معنى" إشارة منه إلى الوهم الذي وقع من سليمان بن كثير في جعل شيخ يحيى بن سعيد؛ سعيد بن المسيب، والصواب هو حفص بن عبيد الله. فعبر عن المخالفة الناشئة عن الوهم بقوله ليس له معنى.

وأخرج رواية يحيى بن سعيد عن ابن المسيب: ابن عدي، وأبو نعيم والبيهقي[183]. من طريق عن سليمان بن كثير عنه.

وأخرجه الدارمي والفسوي والطبراني والبيهقي[184]. من طريق عن سليمان بن كثير عن الزهري عن ابن المسيب. قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا سليمان بن كثير".

وقال ابن عدي في الموضع المتقدم: «وهذان الإسنادان، عن الزهري، وعن يحيى ابن سعيد، عن سعيد ابن المسيب، عن جابر، لا أعلم يرويهما عنهما غير سليمان بن كثير». إذن فكلا الطريقان غير محفوظ.

وقال ابن حجر: «غريب من حديث الزهري، ما رأيته إلا من رواية سليمان بن كثير عنه»[185]. وسليمان هذا ضعفه ابن معين وقال النسائي: ليس به بأس، إلا في الزهري. وقال العقيلي: مضطرب الحديث[186].

وأخرج رواية يحيى بن سعيد عن حفص بن عبيد بن أنس: البخاري من طريق سليمان بن بلال. والدارمي من طريق سليمان بن كثير[187]. كلاهما عنه.

الثامن: قال ابن أبي حاتم: "سُئل أبوزرعة عن حديث رواه (سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، عن إسمعيل بن عياش، عن أبي شيبة يحيى بن يزيد الرهاوي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن حماد، عن الشعبي، عن إبراهيم بن أبي موسى، عن المغيرة بن شعبة؛ في الوضوء والمسح على الخفين؟).

فقال أبوزرعة: "وهم فيه حماد؛ خالفه السبيعي، وابن أبي خالد، وحصين".

قال ابن أبي حاتم: "قلت: يعني: أنهم رووا هذا الحديث عن الشعبي، عن عروة ابن المغيرة، عن المغيرة؛ **وليس لإبراهيم ابن أبي موسى ها هنا معنى**"[188].

الشاهد: أن أبا زرعة بين علة رواية زيد بن أبي أنيسة عن حماد أنه جعل في روايته عن الشعبي إبراهيم بن أبي موسى، وهذا لا معنى له؛ على قول ابن أبي حاتم بمعنى أن حمادا خالف في ذلك الثقات كأبي إسحاق السبيعي؛ وأخرج حديثه الطبراني[189].

و(إسماعيل ابن أبي خالد الأحمسي)؛ وأخرج حديثه الطبراني[190].

و(حصين بن عبد الرحمن)؛ وأخرج حديثه ابن خزيمة[191]، والطبراني[192].

---

(175) تاريخ أسماء الثقات؛ (ص152).

(176) ميزان الاعتدال (285/3).

(177) مسند الدارمي ح(2458).

(178) الأحاديث المختارة للضياء ح(354).

(179) المسند ح(22702).

(180) المسند ح(853).

(181) المسند ح(1303).

(182) علل الحديث؛ م(2700).

(183) الكامل في ضعفاء الرجال(288/3). دلائل النبوة لأبي نعيم (6859/8). دلائل النبوة للبيهقي (556/2).

(184) سنن الدرامي ح(33، 1603). المعرفة والتاريخ للفسوي (519/3). المعجم الأوسط ح(5950). دلائل النبوة للبيهقي (556/2).

(185) موافقة الخبر الخبر (231/1).

(186) ميزان الاعتدال (220/2).

(187) صحيح البخاري ح(918). سنن الدارمي ح(34).

(188) علل الحديث؛ م (160).

(189) المعجم الكبير (371/20) ح(866).

(190) المعجم الكبير (372/20) ح(869).

قلت: وتابع هؤلاء الثلاثة كل من:
(زكريا بن أبي زائدة)؛ أخرج حديثه البخاري ومسلم[193]. و(عمر بن أبي زائدة)؛ أخرج حديثه مسلم[194].
و(ابن عون)؛ أخرج حديثه النسائي وأحمد[195]. و(يونس بن أبي إسحاق)؛ أخرج حديثه أبو داود[196].
جميعهم (أبو إسحاق السبيعي، وابن أبي خالد، وحصين، وزكريا، وعمر ابنا أبي زائدة، وابن عون، ويونس بن أبي إسحاق) عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة.
إذن قول ابن أبي حاتم "لا معنى له" المراد منها مخالفة الثقات. وبين ذلك الدارقطني بقوله: «وأحسنها إسنادا حديث الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه»[197].

التاسع: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة؛ عن حديث رواه (عمر ابن علي الكندي الإسفذني[198]، عن ابن أبي فديك، عن سليمان بن يزيد، عن ربيعة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "من مات في الحرمين...؟).
قال أبي: "هذا خطأ؛ إنما هو:سليمان، أخاف أن يكون: عن الثقة، عن أنس".
قال أبو زرعة: "حدثنا عباد الختلي، عن ابن أبي فديك، عن سليمان، عن أنس، وأخاف أن يكون أخطأ فيه عمر ابن أبي بكر الكندي؛ **ما أعلم لربيعة معنى**"[199].

الشاهد من قول أبي زرعة" ما أعلم لربيعة معنى" أي وجود، فالمخالفة هنا إدراج ربيعة بن عبد الرحمن في السند أدرجه عمر الإسفذني، وعمر: قال عنه أبو زرعة: صدوق[200]. ويحتمل أن يكون ربيعة بن أبي عبد الرحمن[201] هو المشار إليه بـ"الثقة" في قول أبي حاتم، أو "الشيخ" في كلام إسحاق بن راهويه. فلا يكون إدراج. وعلى كل فالحديث ضعيف[202].
ومداره على سليمان بن يزيد الكعبي؛ قال أبو حاتم: "منكر الحديث ليس بقوي"[203]. وقال ابن حبان: "يخالف الثقات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للاعتبار"[204]. وقال ابن عبد الهادي: "شيخ غير محتج بحديثه"[205]. وتابع عبادا الختلي شيخُ أبي زرعة أيوب بن الحسن[206].

العاشر: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي؛ عن حديث رواه (إسمعيل بن عياش، عن عمر مولى غفرة، عن شيبة بنت رباح، عن ابن عباس، أنه كان ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب بيده على منكبه، فقال: يا غلام..... وذكر الحديث؟).
قال أبي: "إنما هو: عمر مولى غفرة ابنت رباح، **وليس لشيبة معنى**؛ قد وصل"[207].

الشاهد في بيان وجه المخالفة من قول أبي حاتم "ليس لشيبة معنى" هي وصل المرسل، فعمر بن عبد الله مولى غفرة لم يسمع من أحد من الصحابة، واختلف فيه: فوثقه ابن سعد، وضعفه ابن معين والنسائي، وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به[208].

وهذا الوجه لم أقف عليه، وجميع الروايات ليست فيها شيبة، فأخرجه العقيلي من وجه عن محمد بن كثير العبدي، عن إسماعيل بن عياش، عن عمر بن عبد الله مولى غفرة، عن ابن عباس رضي الله عنهما[209].
والطبراني من وجه عن غسان بن الربيع، عن إسماعيل بن عياش، عن عمر بن عبدالله مولى غفرة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما[210].
وأخرجه البيهقي من وجه عن عيسى بن يونس[211].
وابن بشران في أماليه من وجه عن عاصم بن رجاء.

كلاهما (ابن يونس، وابن رجاء) عن عمر مولى غفرة عن ابن عباس[212].
فإدخال شيبة بين عمر وبين ابن عباس وهم لوصل المرسل ليس له معنى كما قال أبو حاتم، وأما عن إرساله؛ فقال أحمد: أكثر حديثه مراسيل.
قال عيسى ابن يونس: قلت: لعمر مولى غفرة: "أسمعت من ابن عباس"؟ قال: "أدركت زمانه".
قال الذهبي: "فهذا يدل على أنَّه ما سَمِعَ منه شيئاً،بل روايتُه عنه

(191) صحيح ابن خزيمة (191).
(192) المعجم الكبير (273/20) ح(867).
(193) صحيح البخاري ح(206)، صحيح مسلم ح(274).
(194) صحيح مسلم ح(274).
(195) المجتبى =السنن الصغرى ح(82)، مسند أحمد ح(18193).
(196) سنن أبي داود ح(151).
(197) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (96/7).
(198) الإسفذني: بكسر الألف وسكون السين المهملة وفتح الفاء والذال المعجمة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى اسفذن وهي من قرى الري. الأنساب للسمعاني (222/1).
(199) علل الحديث؛ م(872).
(200) الجرح والتعديل (125/6).
(201) ربيعة الرأي ثقة فقيه مشهور. رواة التهذيبين (ت1911).
(202) قال الصغاني: موضوع. كما في كشف الخفا (336/2).
(203) الجرح والتعديل (149/4).
(204) المجروحين (151/3).
(205) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص175).
(206) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ح(3861).
(207) العلل (109/5، 110) (1844).
(208) ميزان الاعتدال (210/3).
(209) الضعفاء الكبير (178/3).
(210) المعجم الكبير (178/11) ح(11560).
(211) شعب الإيمان ح(9528).
(212) أمالي ابن بشرن ح(188).

مُرْسَلَة"[213].

وقال البزار: "أحاديثه عن ابن عباس مرسلة"، وقال أبو حاتم: "لم يلق أنسا وحديثه عن ابن عباس مرسل"[214].

الحادي عشر: قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن سعيد بن الأصبهاني، عن شريك، عن العباس بن ذريح، عن الشعبي، عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا رقية إلا من عين أو حمة؟ وسمعت أبي يقول: كذا رواه ابن الأصبهاني؛ وحدثنا عمرو بن عون، عن شريك، عن العباس بن ذريح، عن الشعبي – رفعه –؛ قال: لا رقية إلا من عين أو حمة. قال أبي: ورواه مالك بن مغول، عن حصين، عن الشعبي، عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه شعبة، عن حصين، عن الشعبي، عن بريدة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبي: شعبة أحفظهم، وليس لما روى ابن الأصبهاني – من ذكر أنس – معنى؛ لأن الحفاظ يرسلونه من حديث شريك، إلا أن يكون هذا من شريك؛ لأن ابن الأصبهاني كان متقنا[215].

والشاهد: في بيان وجه المخالفة من قول أبي حاتم: "ليس لما روى ابن الأصفهاني من ذكر أنس معنى"، أن من روى الحديث من الحفاظ عن شريك يرسلونه، ومن وصله أوصله من حديث ابن عباس، وليس أنس. وهذا مغزى قوله "من ذكر أنس معنى".

قال البزار عقب تخريجه الحديث: «وهذا الحديث قد اختلف فيه عن الشعبي، فقال مجالد: عن الشعبي، عن جابر، وقال العباس بن ذريح: عن الشعبي، عن أنس، هكذا رواه يزيد، عن شريك. وقال حصين: عن الشعبي، عن عمران»[216].

وبين الدارقطني الاختلاف الواقع فيه، لكنه حكم عليه بالاضطراب فقال: «يرويه العباس بن ذريح، عن الشعبي، عن أنس، قاله شريك عنه. واختلف عن الشعبي في هذا الحديث، فرواه مجالد، عن الشعبي، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه حصين بن عبد الرحمن، واختلف عنه: فرواه مالك بن مغول، عن حصين، عن الشعبي، عن عمران ابن حصين، وقيل: عن مالك بن مغول، عن أبي حصين، وكذا الشعبي، ولا يصح أبو حصين. ورواه شعبة واختلف عنه: فقال السري: عن عثمان بن عمر، عن شعبة، عن حصين، عن الشعبي، عن عمران بن حصين. وقال غيره: عن عثمان بن عمر، عن شعبة، عن حصين، عن الشعبي، عن بريدة الأسلمي، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعن شعبة يرويه عن حصين، عن الشعبي، عن بريدة موقوفا. وقال جابر: عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة. وقال ابن أبي السفر: عن الشعبي، عن عبد الله بن مسعود قوله، قاله شعبة عنه، والحديث مضطرب»[217].

وذكر الحافظ ابن حجر الاختلاف الواقع حول إرسال الحديث، ووقفه قائلا: "«كذا رواه محمد بن فضيل، عن حصين موقوفا، ووافقه هشيم وشعبة عن حصين على وقفه، ورواية هشيم عند أحمد ومسلم، ورواية شعبة عند الترمذي تعليقا، ووصلها ابنا أبي شيبة، ولكن قالا: "عن بريدة"؛ بدل "عمران بن حصين"، وخالف الجميع مالك بن مغول عن حصين، فرواه مرفوعا، وقال: "عن عمران بن حصين"، أخرجه أحمد وأبو داود، وكذا قال ابن عيينة: "عن حصين"، أخرجه الترمذي، وكذا قال إسحاق بن سليمان: "عن حصين"، أخرجه ابن ماجه. واختلف فيه على الشعبي اختلافا آخر: فأخرجه أبو داود من طريق العباس بن ذريح – بمعجمة وراء، وآخره مهملة، بوزن عظيم – فقال: "عن الشعبي، عن أنس"، ورفعه، وشذ العباس بذلك، والمحفوظ: رواية حصين، مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه، وهل هو عن عمران أو بريدة؟ والتحقيق أنه عنده عن عمران وعن بريدة جميعا. وقع لبعض الرواة عن البخاري قال: حديث الشعبي مرسل، والمسند حديث ابن عباس، فأشار بذلك إلى أنه أورد حديث الشعبي استطرادا، ولم يقصد إلى تصحيحه، ولعل هذا هو السر في حذف الحميدي له من "الجمع بين الصحيحين"، فإنه لم يذكره أصلا. ثم وجدت في نسخة الصغاني: "قال أبو عبد الله – هو المصنف –: إنما أردنا من هذا: حديث ابن عباس، والشعبي عن عمران مرسل"، وهذا يؤيد ما ذكرته».

وأخرج الحديث البخاري موقوفا على عمران بن حصين[218].

وأخرجه مسلم موقوفا على بريدة بن الحصيب[219].

ورجح المزي رواية عمران بن الحصين الموقوفة[220].

الثاني عشر: قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ثلاث من كن فيه، فقد وجد حلاوة الإيمان: الإنفاق من الإقتار...، الحديث؟

قال ابن أبي حاتم: "هذا حديث خطأ، إنما هو موقوف عن عمار، رواه جماعة: الثوري، وشعبة، وزهير فمن دونهم، كلهم، موقوف؛ قول عمار، وليس لرفعه معنى» [221].

(213) ميزان الاعتدال (210/3).

(214) تهذيب التهذيب (742/7).

(215) العلل (328/6) (2566).

(216) البحر الزخار ح(3597).

(217) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (109/12) (2490).

(218) صحيح البخاري، ح(5705).

(219) صحيح مسلم، ح(220).

(220) تحفة الأشراف (77/2).

(221) هذه المسألة نقلها ابن حجر في التغليق (39/2) بزيادة الشاهد "ليس لرفعه معنى"، وليست موجودة في العلل (215/5)، (1931).

الشاهد في بيان وجه المخالفة نفي ابن أبي حاتم رفع الحديث بقوله "ليس لرفعه معنى".

الثالث عشر: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي؛ عن حديث رواه (ابن أبي عمر العدني، عن سفيان ابن عيينة، عن إبراهيم ابن أبي خداش، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوكين:.....؟).

قال أبي: "لم يكن هذا الحديث عند الحميدي، ولا عند ابن المديني، ولم نجده عند أحد من أصحاب ابن عيينة".

قال أبي: "ولم أزل أفتش عن هذا الحديث؛ وهمني جدا؛ حتى رأيت في موضع: عن ابن عيينة، عن إبراهيم ابن أبي خداش عن ابن عباس، موقوف؛ فقلت: **إن رفعه ليس له معنى**؛ والصحيح موقوف"[222].

الشاهد في بيان وجه المخالفة من قول ابن أبي حاتم "إن رفعه ليس له معنى" رفع الموقوف، وبين ذلك بقوله "والصحيح موقوف"، وتأكيدا لكلام أبي حاتم فلم أقف على رواية ابن عباس المرفوعة، وأما الموقوفة؛ فأخرجها: ابن أبي خيثمة والشافعي. ومن طريقه البيهقي[223].

محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني صاحب ابن عيينة الذي رفع الحديث، قال أبو حاتم "كان رجلا صالحا وكان به غفلة، رأيت عنده حديثا موضوعا حدث به عن ابن عيينة"[224].

وهذه العبارة من كلام أبي حاتم لا تعني التقليل من شأن هذا الإمام، ويكفي أنه أحد مشيخة الإمام مسلم، روى عنه (216) حديثاً.

الرابع عشر: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي؛ عن حديث رواه (عبدالرزاق، عن معمر، عن سعيد بن إياس الجريري، عن عبدالله ابن بريدة، عن أبي الأسود الديلي، عن أبي ذر؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والكتم؟).

قال أبي: "إنما هو: الأجلح؛ **وليس – للجريري – لسعيد بن إياس معنى**"[225].

الشاهد في بيان وجه المخالفة من قول أبي حاتم "وليس للجريري –سعيد بن إياس– معنى" **التفرد والغرابة** فليس الحديث من حديثه وأخطأ من أسنده إليه، ورجح رواية الأجلح عليه.

فالجريري هذا: تغير حفظه قبل موته، وبسبب اختلاطه، ضعفه القطان، وقال النسائي من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء[226].

(222) العلل (49/6، 50) (2307)، (2434).

(223) التاريخ الكبير ح(1021)، مسند الشافعي (305/1)، السنن الكبرى (13/8).

(224) الجرح والتعديل (124/8).

(225) العلل (167/6) (2418).

(226) ميزان الاعتدال (127/2)، من تكلم فيه وهو موثق (ص84).

وأخرج روايته: معمر، ومن طريقه أحمد وأبو داود والطبراني والبيهقي[227].

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن سعيد الجريري إلا معمر". وقال الدارقطني: "تفرد به معمر بن راشد عنه، وأغرب به"[228]. وقال أبو الحسن القطان في بيان الوهم: "والجريري مختلط"[229].

أما رواية الأجلح بن عبد الله بن حجية الكندي: فرواه عنه كل من:

(ابن المبارك)؛ عند الترمذي[230].

(ابن أبي ليلى)؛ عند النسائي[231].

(عبثر)؛ عند النسائي[232].

(عبد الله بن إدريس)؛ عند ابن ماجه وأحمد[233].

(ابن نمير)؛ عند أحمد[234].

و(يحيى بن سعيد)؛ عند أحمد والبزار[235].

و(الثوري وجعفر بن عون)؛ عند الطحاوي[236]. قال الترمذي: "حسن صحيح".

وتابع الأجلح في الرواية عن ابن بريدة، عن أبي الأسود، عن أبي ذر؛ (يحيى بن سعيد): أخرجه البيهقي[237]. ورجح هذا الوجه الدارقطني[238]. لكن ابن عدي قال عن الأجلح بعد إيراد روايته من طريق يحيى بن سعيد عنه: "له أحاديثٌ صالحةٌ غيرَما ذكرته، يروي عنه الكوفيون؛ وغيرهم. ولم أجدله شيئا منكرا مجاوز للحد؛ لا إسناداً، ولا متناً، وأرجو أنه لابأس به...وهو عندي مستقيم الحديث صدوق"[239].

المطلب الرابع: دلالة لا معنى له على التصحيف.

ورد لفظ "لا معنى له" في علل الحديث لابن أبي حاتم سبع (7) مرات، ودلالتها تصحيف أسماء الرواة، فجاءت من قول أبي حاتم خمس (5) مرات، ومن قول أبي زرعة مرة واحدة، ومن قولهما مرة أيضا، وتفصيل ذلك كالآتي:

الأول: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه (حمادُ بنُ سلمة،

(227) جامع معمر بن راشد ح(20174)، مسند أحمد ح(21307)، سنن أبي داود ح(4205)، المعجم الأوسط ح(3010)، السنن الكبرى (507/7).

(228) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (278/6).

(229) بيان الوهم والإيهام (614/4).

(230) السنن ح (1753).

(231) السنن ح(5079).

(232) السنن ح (5080).

(233) السنن ح (3622)، المسند ح(21337).

(234) المسد ح(21362).

(235) مسند أحمد ح(21386)، مسند البزار ح(3921).

(236) شرح مشكل الآثار ح(3681).

(237) شعب الإيمان ح(5979).

(238) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (279/6).

(239) الكامل في ضعفاء الرجال (140/2).

عن الحجاج بن أرطاة، عن الأعمش، عن عمارةَ بنِ عُميرٍ عن المستوردَ العجلي أن ابن مسعود قال: "إذا انصرف أحدكم من الصلاة، فلا يستدير كما يستدير الحمار؛ يرى حتما عليه أن ينصرف عن يمينه، لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه وعن يساره"؟).

قال أبي: "هذا خطأ إنما هو: (عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود) **ليس للمستورد معنى**". قلت – ابن أبي حاتم –: الخطأ ممن هو؟ قال: إما منه، وإما من حجاج بن أرطاة"[240].

الشاهد: أن أبا حاتم خطأ حمادا أو حجاجا في جعل المستورد بن الأحنف العجلي بدلا من عبد الرحمن بن يزيد، لكن الصواب أن الحديث ليس حديث عبد الرحمن وإنما حديث أخيه الأسود، فقد أخرجه البخاري[241]، ومسلم[242] من طريق الأعمش عن الأسود عن عبد الله، به.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه؛ يُروى بهذا اللفظِ إلاَ عنْ عبدِ الله بنِ مسعودٍ؛ ولا نعلم له طريقا إلا عن الأسودَ....»[243].

إذن قول أبي حاتم "**ليس للمستورد معنى**" أي تصحيف في الأسماء. حيث جعل حماد أو حجاج؛ المستورد العجلي بدلا من الأسود بن يزيد. وجعله أبو حاتم عبد الرحمن بدلا من أخيه، والصواب الأسود كما قال الدارقطني: "غريب من حديث الأعمش عن عمارة بن عمير... والمحفوظ عن الأعمش عن عمارة، عن الأسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود"[244].

الثاني: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي؛ وأبا زرعة عن حديث رواه (عمر بن شبيب عن عبد الله بن عيسى عن حفص وعبيد الله بني أخي سالم بن أبي الجعد عن سالم عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الصدقةُ تدفعُ ميتةَ السوء"؟).

قالا: "هذا خطأ؛ رواه سفيان الثوري، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان؛ وهو الصحيح. قلت لهما: **ليس لسالم ها هنا معنى؟ قالا: لا**"[245].

الشاهد من إقرار أبي حاتم وأبي زرعة أن سالما ليس له معنى. أي إن عمر بن شبيب صحف عبد الله بن أبي الجعد إلى سالم بن أبي الجعد. وعمر هذا ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي[246]. وروايته أخرجها: الروياني[247].

(240) علل الحديث (2/227- 229) م(331).
(241) الصحيح ح(852).
(242) الصحيح ح(707).
(243) البحر الزخار ح(1639).
(244) انظر: أطراف الغرائب والأطراف (4/64).
(245) علل الحديث، م(619، 1988، 2113).
(246) ميزان الاعتدال (3/204).
(247) المسند ح(626). وقع في سند الروياني "عمر بن شبه النميري". وهذا خطأ فاحش ولعله من المحقق، والصواب أنه عمر بن شبيب المنقري، ومع ضعفه وقلة رواياته، له إفرادات نبه عليها البيهقي في السنن الكبير؛ رقم (1568)، والدارقطني في سننه رقم (399).
(248) السنن ح(90، 4022).
(249) المسند ح(22386).
(250) المضنف ح(29867).مقرونا بوكيع.
(251) المسند ح(22413).
(252) العلل (3/278، 279) (866).
(253) صحيح البخاري (5852)، صحيح مسلم ح(1177)..
(254) السنن ح(2469).
(255) علل الحديث (4/533، 534) م(1621).

وروايةَ الثوري الخالية من التصحيف والتي صححها أبو زرعة وأبو حاتم؛ رواها عنه وكيع: عند ابن ماجه[248]، وأحمد[249]، والفضل بن دكين: عند ابن أبي شيبة[250]، وعبد الرزاق: عند أحمد[251]، وغيرهم.

الثالث: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي؛ عن حديث رواه (عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من لم يكن له نعلين، فليلبس خفين، ويقطعهما أسفل من الكعبين"؟).

قال أبي: "هذا خطأ؛ إنما هو: عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ **وليس لعمرو معنى**"[252].

العلة في هذا الأثر هي تصحيف عبد الرحمن بن بشر بن الحكم؛ عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار. يؤكد ذلك تخريج البخاري ومسلم[253] حديث عبد الله بن دينار من طريق مالك. وهو أتقن وأثبت من عبد الرحمن بن بشر. وأما حديث الأخير الذي وقع فيه التصحيف فأخرجه الدارقطني[254].

الرابع: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبا زرعة؛ عن حديث رواه (الفضل بن دكين عن ابن أبي ذئب عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن حميد بن مالك بن خثم عن سعد بن أبي وقاص في الكلب يرسل على الصيد فيأكل منه؛ قال: "كل وإن لم يبق إلا بضعة").

قال أبو محمد: "وروى هذا الحديث: قبيصة عن سفيان عن ابن أبي ذئب عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن حميد بن مالك قال: سألت سعد بن أبي وقاص...؟".

قال أبو زرعة: "الصحيح: عن بكير بن عبد الله بن الأشج، **ليس ليعقوب معنى**.

قلت – ابن أبي حاتم – لأبي زرعة: الخطأ ممن هو؟ قال: "من قبيصة فيما أحسب"[255].

الشاهد من قول أبي زرعة "ليس ليعقوب معنى"، فالدلالة منه الخطأ الناشئ عن الوهم، الذي بينه أبو زرعة بقوله "الخطأ من قبيصة". في

تصحيفة بكير بن عبد الله إلى يعقوب.

فرواه عن بكير بن عبد الله **على الصواب؛ ابنه مخرمة**، أخرج حديثه: الطبري من طريق عبد الله بن وهب عنه عن أبيه عن حميد بن مالك فذكره[256].

وعبد ربه بن سعيد؛ أخرج حديثه: الطبري، والبيهقي من طريق شعبة عنه عن بكير عن سعد مرسلا[257].

وأما **رواية قبيصة** التي أصابها التصحيف؛ فأخرجها: ابن جرير الطبري[258].

ومما يؤكد التصحيف أمران: الأول: أن يعقوب بن عبد الله بن الأشج ليس مكثراً من الرواية. الثاني: لم يذكر أحد ممن ترجم ليعقوب شيخا اسمه حميداً[259].

الخامس: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه (أبو داود الطيالسي عن الصعق بن حزن عن حرب الجعدي عن أبي إسحاق عن سويد بن غفلة عن عبد الله بن مسعود قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أتدري أي عرى الإسلام أوثق"؟، قلت: الله ورسوله أعلم. قال: "الولاية في الله: الحب في الله....".

قال أبو داود: "هو حرب الجعدي، والناس يقولون: عقيل".

وسألت أبي عن ذلك؟ فقال: "هذا خطأ؛ إنما هو: الصعق بن حزن، عن عقيل الجعدي، عن أبي إسحاق، وليس لحرب معنى. ونفس الحديث منكر؛ لا يشبه حديث أبي إسحاق، ويشبه أن يكون عقيل هذا أعرابي. والصعق، فلا بأس به"[260].

الشاهد من قول أبي حاتم "وليس لحرب معنى" تصويب التصحيف الذي وقع في الاسم، حيث رجح كونه عقيلا، خلافا لأبي داود الذي رجح كونه حربا. لكن في مسند الطيالسي عقيلا[261]، ولعله من تصويب النساخ، أو رجوع أبي داود عنه إن كان المسند من تأليفه نفسه.

ومن طريقه – الطيالسي – على كونه عقيلا؛ أخرجه الخرائطي[262]، والبيهقي[263]، والخطيب[264].

وتابع الطيالسي: (زيد بن الحباب)؛ عند ابن أبي شيبة[265].

و(شيبان بن فروخ)؛ عند ابن أبي عاصم والطبراني[266].

و(شيبان بن أبي شيبة)؛ عند المروزي[267].

و(عارم)؛ عند الشاشي والعقيلي[268].

و(عبد الرحمن بن المبارك)؛ عند الطبراني والحاكم[269].

ستتهم عن الصعق عن عقيل عن أبي إسحاق عن سويد عن ابن مسعود به.

قال العقيلي عن عقيل الجعدي: "حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به".

وقال البخاري: "عقيل الجعدي منكر الحديث"[270].

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا عقيل الجعدي، تفرد به الصعق بن حزن».

قلت: لم أجد لحرب الجعدي ذكرا، وهذا ما يؤكد كلام أبي حاتم. "ليس له معنى..." على أنه تصحيف، والصواب عقيل.

السادس: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه (حماد عن أسماء عن رجل عن السائب قال: كنا جلوسا في بيت أبي سعيد الخدري، فتحركت حية،.... فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن لهذه البيوت عوامر[271]، فإذا رأيتم منها شيئا فحرجوا[272] عليها ثلاثا،...").

قال أبي: "روى هذا الحديث مالك وعبيدالله بن عمر عن صيفي عن أبي السائب عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ونرى أن هذا الرجل الذي روى عنه أسماء بن عبيد هو: صيفي، **وليس للسائب بن يزيد معنى**"[273].

الشاهد من قول أبي حاتم "وليس للسائب بن يزيد معنى" المراد منه تصويب التصحيف الذي وقع في اسم الرجل الذي روى عنه أسماء بن عبيد، فيرى أبو حاتم أنه صيفي أبو سعيد مولى ابن أفلح، ويقال مولى الأنصار، بينما يرى مسلم أنه السائب، ويكنى أبا السائب، فقال: "عن رجل يقال له: السائب – وهو عندنا أبو السائب"[274].

ووقع عند الطيالسي والنسائي "السائب"[275]، دون كنية. ويرجح قول مسلم ما ذكره المزي في ترجمة أبي السائب أول الرواة عنه أسماء بن عبيد[276].

---

(256) جامع البيان (561/9).

(257) جامع البيان (562/9)، السنن الكبرى (237/9).

(258) جامع البيان (561/9).

(259) انظر ترجمته: تهذيب الكمال (242/4)، تهذيب التهذيب (390/11).

(260) علل الحديث (272/5، 273) م(1977).

(261) المسند ح(376).

(262) مكارم الأخلاق ح (761).

(263) شعب الإيمان ح (9064).

(264) الفقيه والمتفقه ح(746).

(265) المصنف ح(30443).

(266) السنة ح(70)، المعجم الأوسط ح(4479).

(267) السنة ح(54).

(268) المسند ح(772)، الضعفاء الكبير (408/3).

(269) المعجم الكبير (220/10) ح(10531)، المستدرك ح(3790).

(270) الكامل في ضعفاء الرجال (382/5).

(271) العوامر: هي الجن، يقال: عوامر البيت للجن، وعمار البيت. والمراد: "أنهن يطول لبثهن في البيوت، وهو مأخوذ من العمر، وهو طول البقاء". ابن الجوزي، كشف المشكل (175/3).

(272) أي: قولوا: أنت في حرج، أي: في ضيق، إن عدت إلينا، فلا تلومينا أن نضيق عليك بالطرد والتتبع. انظر: ابن حجر، فتح الباري (349/6).

(273) علل الحديث، م(2466).

(274) الصحيح ح(2236).

(275) مسند الطالسي ح(2357)، السنن الكبرى (10743).

(276) تهذيب الكمال (339/33).

وأخرجه مالك عن صيفي مولى ابن أفلح عن أبي السائب عن أبي سعيد؛ ومن طريقه مسلم والترمذي والنسائي[277].

وتابع مالك عن صيفي؛ (محمد بن عجلان):
أخرجه مسلم والنسائي وأبو يعلى من طريق يحيى بن سعيد[278].
وأخرجه أبو داود وأحمد والنسائي من طريق الليث بن سعد[279].
وأخرجه النسائي من طريق سفيان بن عيينة[280]. ثلاثتهم عن محمد بن عجلان عن صيفي. لكن خالف سفيان يحيى والليث فجعله عن صيفي مولى أبي السائب عن أبي سعيد. وليس عن أبي السائب.

وتابع مالك ومحمد بن عجلان؛ (عبيد الله القواريري):
أخرجه أحمد عن ابن نمير. والترمذي من طريق عبدة. كلاهما (ابن نمير، وعبدة) عن صيفي عن أبي سعيد.
ورجح الترمذي رواية مالك وابن عجلان؛ قائلا: "وهذا أصح من حديث عبيد الله بن عمر[281].
وكذا الدارقطني قائلا: «رواه مالك بن أنس، عن صيفي، عن أبي السائب، عن أبي سعيد، وهو الصواب»[282].

السابع: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي؛ عن حديث رواه (ليث بن سعد، عن عبدربه ابن سعيد عن عمران ابن أبي أنس، عن عبد الله ابن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: صلاة الليل مثنى مثنى....).

و(رواه شعبة عن عبد ربه عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله ابن نافع بن العمياء عن عبدالله ابن الحارث عن المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم؟).
قال أبي: "حديث الليث أصح؛ لأن أنس بن أبي أنس لا يعرف، وعبد الله بن الحارث ليس له معنى؛ إنما هو: ربيعة بن الحارث"[283].

الشاهد: من قول أبي حاتم "وعبد الله بن الحارث ليس له معنى؛ إنما هو: ربيعة بن الحارث" الكشف عن التصحيف الواقع في رواية شعبة، والتي صحف فيها ربيعة إلى عبد الله، وعلل ذلك بأن أنس بن أبي أنس لا يعرف. وهذه المسألة تندرج أيضا تحت المطلب الآتي وهو "دلالة لا معنى له" على ترجيح إحدى الروايتين، حيث رجح أبو حاتم رواية الليث على رواية شعبة التي وقع فيها التصحيف.

فرواية الليث التي رجحها أبو حاتم؛ أخرجها: الترمذي[284]، وابن المبارك[285]، وأحمد[286]، والبخاري[287]، والعقيلي[288]، وابن خزيمة[289]، وأبو يعلى[290]، والطبراني[291].

قال أبو حاتم: "ما يقوله الليث أصح لأنه قد تابعه عمرو بن الحارث وابن لهيعة، وعمرو والليث كانا يكتبان وشعبةُ صاحب حديث"[292].
فرواية ابن لهيعة؛ أخرجها: الطحاوي[293]، وأبو بكر الشافعي[294]، ومن طريقه ابن عساكر[295].

ورجح رواية الليث على رواية شعبة الآتي تخريجها كل من: عبد الله بن الإمام أحمد في زياداته على المسند فقال: "هذا عندي هو الصواب"[296].
والبخاري حيث قال: "وقد توبع الليث وهو أصح"[297].

والطبراني قال: «لم يجودْ إسنادَ هذا الحديثِ أحدٌ ممن رواه عن عبدربه بن سعيد إلا الليث، ورواه شعبة عن عبدربه بن سعيد، فاضطرب في إسناده»[298].
وفي موضع آخر قال: «وضبط الليث إسناد هذا الحديث، ووهم فيه شعبة»[299].

أما رواية شعبة المرجوحة؛ فأخرجها: أبو داود[300]، وابن ماجه[301]، وابن خزيمة[302]، والطيالسي[303]، وأحمد[304] وغيرهم.

(277) الموطأ ح(3581). صحيح مسلم ح(2236). سنن الترمذي ح(1484). السنن الكبرى ح(8871).
(278) صحيح مسلم ح(2236). السنن الكبرى ح(10740). مسند أبي يعلى ح(1192).
(279) سنن أبي داود ح(52579). مسند أحمد ح(11369). السنن الكبرى ح(10740).
(280) السنن الكبرى ح(10739).
(281) سنن الترمذي ح(1484).
(282) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (279/11).
(283) علل الحديث، م(324).
(284) السنن ح(385).
(285) مسند ابن المبارك ح(53).
(286) المسند ح (17525).
(287) التاريخ الكبير (284/3).
(288) الضعفاء الكبير (310/2).
(289) صحيح ابن خزيمة ح(1213).
(290) المسند ح(17525).
(291) المعجم الأوسط ح(8632).
(292) العلل (270/2) (365)..
(293) شرح مشكل الآثار ح (1096).
(294) الغيلانيات ح(5439).
(295) تاريخ مدينة دمشق (325/48).
(296) المسند ح(17525).
(297) التاريخ الكبير (284/3).
(298) المعجم الأوسط ح(8632).
(299) الدعاء ح(210).
(300) السنن ح(1296).
(301) السنن ح(1325).
(302) الصحيح ح(1212).
(303) المسند ح(1463).

وخطأ شعبة في ذلك البخاري هكذا فقال كما نقله عنه الترمذي: "روى شعبة هذا الحديث عن عبد ربه بن سعيد فأخطأ في مواضع...."[305].
وضعف كلا من رواية الليث وشعبة؛ العقيلي فقال: «في الإسنادين جميعا نظر»[306].

وابن عبد البر فقال: «إسناد مضطرب، ضعيف، لا يحتج بمثله، رواه شعبة على خلاف ما رواه الليث»[307].
وهذا هو الراجح عندي. والمراد من قول أبي حاتم: "ليس له معنى" أي صحف شعبة ربيعة إلى عبد الله، وعمران بن أبي أنس إلى أنس. قال العجلي: "وكان يخطئ في بعض الأسماء"[308].

المطلب الخامس: دلالة لا معنى له على ترجيح إحدى الراويتين على الأخرى.

ورد قول "لا معنى له" ودلالته ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كترجيح الرواية المرسلة على الموصولة، والموقوفة على المرفوعة، ثلاث (3) مرات. فجاءت من قول أبي حاتم في موضعين، وفي موضع واحد من قول أبي محمد بن أبي حاتم، وتفصيل ذلك كالآتي:

الأول: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي؛ عن حديث رواه (علي بن هاشم[309] عن ابن أبي ليلى، عن ابن أبي ثابت، عن ابن باباه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء").
وروى هذا الحديث (بكر بن عبد الرحمن[310] عن ابن المختار عن ابن أبي ليلى عن داود بن علي عن أبيه عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء؟).

قال أبي: "الصحيح عندي – والله أعلم –: ما رواه شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سالم بن أبي الجعد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسل؛ في دعاء الاستسقاء".
قال أبي: "وليس لعبد الله بن باباه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء معنى".
قال أبي: "وأما حديث داود بن علي: فإني عارضته بحديث حبيب، عن عبد الله بن باباه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم... فإذا قد خرج المتن سواء، ليس فيه زيادة ولا نقصان إلا ما شاء الله، فعلمت أنه **ليس لداود بن علي معنى** في هذا الحديث، وإنما أراد ابن أبي ليلى حديث حبيب؛ وكان ابن أبي ليلى سيئ الحفظ"[311].

الشاهد: من قوله "لا معنى له" ترجيح الرواية المرسلة على الرواية الموصولة والتي مدارها على ابن أبي ليلى، وهي ضعيفة. وقوله: "ليس لعبد الله بن باباه وداود بن علي معنى في روايتهما دعاء الاستسقاء، فالحديث ليس حديثهما، وإنما هو مرسل من حديث شعبة عن حبيب عن سالم[312] عن النبي مرسلا. والسبب في هذه العلة هو ضعف ابن أبي ليلى لكونه سيء الحفظ[313]، فزاد رواية داود وتبين ذلك بمعارضة حديثه بحديث حبيب، فإذا هما سواء. قال أبو حاتم: "إنما أراد حديث حبيب". وكلاهما ليس لهما حديث في دعاء الاستسقاء.

الثاني: قال ابن حاتم: "سئل أبو زرعةَ عن حديث رواه (موسى بن إسماعيل المنقري عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يعقوب السدوسي عن عبدالله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم الفتح...").
قال ابن أبي حاتم: "ونفس حديث حماد بن سلمة؛ فإن أحمد بن سنان حدثنا عن يزيد، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يعقوب السدوسي، عن ابن عمر – **وليس لابن عمرو معنى** – عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهو أشبه".
وقال: "روى هذا الحديث بطوله حماد بن سلمة، عن حميد، عن القاسم بن ربيعة: أن النبي خطب الناس يوم الفتح... مرسل"؛ وهذا أشبه بالصواب، والله أعلم"[314].

الشاهد من قول ابن أبي حاتم "وليس لابن عمرو معنى" ترجيح كونه ابن عمر، وليس ابن عمرو.
فرواية حماد بن سلمة عن علي بن زيد، عن يعقوب السدوسي عن ابن عمرو؛ أخرجها: أحمد[315] عن عفان عنه، وعلقها أبو داود[316]، والدارقطني[317].
وأما حديث ابن عيينة، عن علي بن زيد؛ عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر. فأخرجه الحميدي[318]، والشافعي[319]. ومن طريقه البيهقي[320].

(304) المسند ح(17523).
(305) السنن (225/2).
(306) الضعفاء الكبير (311/2).
(307) التمهيد (186/13).
(308) تاريخ الثقات (ص220). وقد توارد وصفه بالخطأ في الأسماء عن أحمد، وتلميذه أبي داود.
(309) أخرج حديثه الطبراني في الدعاء ح(2190).
(310) أخرج حديثه الطبراني في الكبير (285/10) ح(287).
(311) علل الحديث، م(287).
(312) سالم بن أبي الجعد، قال ابن حجر: ثقة كان يرسل كثيرا. رواة التهذيبين (2170).
(313) ينظر ترجمته: تهذيب الكمال (622/25).
(314) علل الحديث، م(1389).
(315) المسند ح(5805).
(316) السنن ح(4549).
(317) السنن ح(3072).
(318) المسند ح(719).
(319) السنن المأثورة، للمزني ح(637).

وتابع الحميدي؛ كل من: (أحمد)[321].
و(معمر)؛ عند أحمد[322].
و(يحيى بن آدم)؛ عند ابن أبي شيبة[323].
و(محمد بن منصور)؛ عند النسائي[324]،
و(عبد الله بن محمد الزهري)؛ عند ابن ماجه[325].
و(هارون بن معروف)؛ عند أبي يعلى[326].
و(أحمد بن شيبان)؛ عند البيهقي[327].
ثمانيتهم (الحميدي، والشافعي، وأحمد، ومعمر، ومحمد بن منصور، وعبد الله بن محمد، وهارون بن معروف، وأحمد بن شيبان) عن ابن عيينة به.
وتابع ابن عيينة؛ (معمر) كما عند عبد الرزاق[328]. كلاهما – ابن عيينة، ومعمر – عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم عن ابن عمر.

وأما رواية حماد بن سلمة، عن حميد، عن القاسم بن ربيعة، المرسلة والتي صوبها ابن أبي حاتم، فلم أقف عليها. لكن تابع حمادا (هشيم)؛ عند أحمد[329].
و(سهل بن يوسف)؛ عند النسائي[330].
ورواه أيوب، عن القاسم، واختلف عليه، فرواه النسائي من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن القاسم، به مرسلا[331].
ورواه أحمد[332]، النسائي[333]، وابن ماجه[334]، من طريق شعبة، عن أيوب، عن القاسم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، به.
ورجح حديث عبد الله بن عمرو ابن معين فقال: «علي ابن زيد ليس بشيء، والحديثُ حديثُ خالدٍ، وإنما هو: عبد الله ابن عمرو ابن العاص»[335].

ونقل الدارقطني الاختلاف على القاسم بن ربيعة، ورجح رواية خالد الحذاء عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو، فقال: "وقول خالد الحذاء أشبه بالصواب"[336].
ويرى ابن السبكي أن الاختلاف على كون الحديث من حديث ابن عمر، أو ابن عمرو لا يضر، فقال: «فالحاصل في الحديث: الاختلاف في أنه هل هو من مسند عبد الله بن عمر، أو ابن عمرو؟ وذلك لا يضر...."[337].
والذي يترجح لدي صحة كلا الحديثين.

الثالث: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي؛ عن حديث رواه (أيوب ابن سويد، عن الأوزاعي، عن محمد ابن المنكدر، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أبلي خيرا فليجازي عليه...").
قال أبي: "هذا خطأ؛ إنما هو الأوزاعي، عن رجل، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ كذا يرويه الثقات، وهو الصحيح من رواية الأوزاعي".
ورواه (مسكين وصدقة السمين، عن الأوزاعي، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لم يذكر الرجل، **وليس لمحمد ابن المنكدر معنى**"[338].

الشاهد من قول أبي حاتم "وليس لمحمد بن المنكدر معنى" ترجيح رواية الأوزاعي عن رجل عن أبي الزبير على روايته عن ابن المنكدر عن جابر.
أما رواية أيوب عن الأوزاعي عن ابن المنكدر عن جابر؛ فأخرجها: الطبراني وابن عدي[339]. قال الطبراني: «لم يروه عن الأوزاعي إلا أيوب بن سويد». وأيوب بن سويد؛ ضعفه أحمد وابن معين وابن المبارك والنسائي وابن حبان[340].

قال ابن عدي: "بعض روايات أيوب بن سويد أحاديث لا يتابعه أحد عليه"[341]. وذكر منها هذا الحديث.
والعجب من الشيخ الألباني أنه جعل هذا الإسناد متابعا لرواية شرحبيل عن جابر الآتي ذكرها، وقال" هو شاهد جيد"[342].

وأما رواية الأوزاعي عن رجل عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا التي رجحها أبو حاتم. رجح كونها موقوفة على جابر في موضع آخر[343]؛ ولم أقف عليهما.
وأخرجه أبو نعيم من طريق صدقة بن عبد الله عن الأوزاعي عن أبي الزبير

(320) معرفة السنن والآثار ح(15819).
(321) المسند ح(4583).
(322) المسند ح(4926).
(323) المصنف ح(26736).
(324) السنن ح(4799).
(325) السنن ح(2628).
(326) المسند ح(5675).
(327) دلائل النبوة (85/5).
(328) المصنف ح(17212).
(329) المسند ح(15389).
(330) السنن ح(4800).
(331) السنن ح (4792).
(332) المسند ح (6533).
(333) السنن ح (4791).
(334) السنن ح(2627).
(335) السنن الكبرى للبيهقي (69/8).
(336) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (438/12).
(337) طبقات الشافعية (112/3– 116).
(338) علل الحديث، م(2448).
(339) المعجم الأوسط ح(6617)، الكامل في ضعفاء الرجال (364/1).
(340) ميزان الاعتدال (287/1).
(341) الكامل في ضعفاء الرجال (30/2).
(342) سلسلة الأحاديث الصحيحة ح(617).
(343) علل الحديث، م(2328).

عن جابر. وقال: "وتفرد به، والحديث مشهور بأيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر"[344].
وهذه الشهرة خلاف ما رجحه أبو حاتم.

وأخرجه أبو داود وأبو يعلى والبيهقي[345] من طريق بشر بن المفضل عن عمارة بن غزية عن رجل من قومه. وذكر أبو داود اسم الرجل "شرحبيل بن سعد"، وجاء مذكورا؛ عند البخاري والحميدي والحارث بن أبي أسامة والبيهقي[346].
وأخرجه ابن حبان والقضاعي من طريق زيد بن أبي أنيسة عن شرحبيل عن جابر[347].
وأخرجه من طريق إسماعيل بن عياش عن عمارة بن غزية عن أبي الزبير عن جابر: الترمذي وأبو الشيخ[348].
قال أبو زرعة: "هذا خطأ إنما هو عمارة عن شرحبيل عن جابر"[349].
قال البيهقي: "غلط فيه"[350] يعني إسماعيل. وقال الترمذي: "حسن غريب".
وأخرجه أبو داود من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر[351].

والذي يترجح لدي ضعف الحديث للاضطراب في التابعي الذي روى الحديث عن جابر؛ والمخرج واحد: هل هو ابن المنكدر، أم رجل مجهول، أم شرحبيل بن سعد، أم أبو الزبير محمد بن مسلم، أم أبو سفيان طلحة بن نافع.

المطلب السادس: دلالة لا معنى له على الجهالة.

ورد قول "لا معنى له" ودلالته على الجهالة في موضع واحد من قول أبي حاتم.
قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي؛ عن حديث (خالد الزيات، عن داود، عن أبي طوالة، عن أنس رضي الله عنه؛ قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "المولود حتى يبلغ الحنث.... فإذا بلغ الحنث[352] أوحي إلى الملكين... فذكرت له الحديث؟).

قال أبي: "هذا حديث منكر بهذا الإسناد، وأتوهم أنه من سليمان ابن عمرو النخعي".

قلت: – أبو محمد –: "فيحدث سليمان ابن عمرو هذا عن أبي طوالة؟ قال: يحدث عمن دب ودرج".
قلت: "ما حال سليمان؟ قال: "متروك الحديث".
قلت لأبي: "**لداود هذا معنى"؟ قال: لا**. ثم قال: "ليس هذا من حديث أبي طوالة، ويروى هذا المتن بإسنادين عن أنس، ليسا بقويين"[353].

الشاهد من قول أبي حاتم "ليس لداود[354] معنى" يعني أنه مجهول، فداود هذا، في عداد المجاهيل. ولم يتضح أمره لأبي حاتم، فقال "ليس لداود هذا معنى". ولم أقف له على ترجمة.

قال السيوطي: خالد الزيات وشيخه مجهولان[355]. لكن إطلاق السيوطي الجهالة على خالد الزيات تجاوز منه، فقد أثنى عليه أحمد قائلا: ما أرى به بأسا، وكذا أبو حاتم: ليس به بأس[356]. ورد ابن حجر على من قال عنه مجهول: بل هو معروف[357].

وتوهم أبي حاتم أرجأه لسليمان بن عمرو النخعي. فقد رماه أحمد وابن معين والبخاري والنسائي بالكذب ووضع الحديث[358].

ورواية خالد عن دواد، أخرجها: أبو يعلى والثعلبي[359]. وأشار أبو حاتم إلى إسنادين عن أنس. أحدهما: رواية جعفر بن عمرو بن أمية عنه؛ أخرجها: أحمد وأبو يعلى والبزار وابن حبان[360]. والثانيه: رواية عبد الواحد بن راشد عنه، أخرجها: الخطيب البغدادي وابن الجوزي[361]. قال ابن كثير: «هذا حديث غريب جدا، وفيه نكارة شديدة»[362]. قلت: الحديث موضوع. ولكون داود شيخ خالد مجهول حكم أبو حاتم على الحديث بالنكارة.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده ونشكره أن يسر لنا إتمام هذا

(344) حلية الأولياء(147/6).
(345) السنن ح(4813). المسند ح(2137). الآداب ح(196)، وشعب الإيمان ح(8687).
(346) الأدب المفرد ح(215). المنتخب من مسند عبد بن حميد ح(1147). بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ح(913). السنن الكبرى (302/6).
(347) صحيح ابن حبان ح(3415). مسند القضاعي ح(485).
(348) سنن الترمذي ح(4814). أمثال الحديث ح(63).
(349) علل الحديث، م (2568).
(350) شعب الإيمان ح(8688).
(351) السنن ح(4814).
(352) الحنث: "البلوغ والإدراك؛ يقال: بلغ الغلام الحنث. وأصل الحنث: الحرج والإثم، وما لم يبلغ لم يكتب عليه الإثم؛ فقيل: بلغ الغلام الحنث". النهاية في غريب الحديث، مادة: حنث (449/1).
(353) العلل (277/5، 278) (1981).
(354) داود جاء رفع إهماله عند أبي يعلى "داود بن سليمان"، ومن عزى لأبي يعلى ممن جاء بعده جعله "داود أبو سليمان. كما في مسند أبي يعلى (3678)، تفسير ابن كثير (392/5)، اللآلئ المصنوعة، للسيوطي (ص144).
(355) اللآلئ المصنوعة (132/1).
(356) الجرح والتعديل (357/3).
(357) تعجيل المنفعة (496/1).
(358) الكامل في ضعفاء الرجال (221/4)، ميزان الاعتدال (216/2).
(359) المسند ح(3678)، تفسير الثعلبي (240/10).
(360) مسند أحمد ح(13279)، مسند أبي يعلى ح(4246)، المجروحين (132/3)، كشف الأستار عن زوائد البزار ح(3587).
(361) تاريخ بغداد (70/3)، الموضوعات (180/1).
(362) تفسير القرآن العظيم (392/5).

البحث؛ والذي لا ندعي فيه الإحاطة والشمول، وإنما نرجو أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا والحمد لله أولاً وآخراً، ودعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وسلام على المرسلين، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وأورد فيما يلي موجزاً لأهم نتائج البحث وتوصياته:

أولاً: أهم النتائج:

- ثراء علم علل الحديث، وتعدد صوره وإطلاقاته، وتنوع وجوهه.
- عبارة "ليس له معنى" ليست حكما نقديا، وإنما هي قرينة من قرائن الحكم، فهي عبارة عن علامة استخدمها الأئمة الثلاثة على وجود علة أو خطأ أو نكارة أو نحو ذلك.

- جاءت لفظة "لا معنى له ونحوها" في علل الحديث لابن أبي حاتم؛ ثلاثا وثلاثين (35) مرة.

- جاءت من قول أبي حاتم ثمان وعشرين (29) مرة. ومن قول أبي زرعة مرة واحدة، ومن قولهما معا مرة، ومن قول ابن أبي حاتم أربع (4) مرات.

أما من حيث دلالتها فكانت على النحو التالي:

- دلت على نفي الرواية والسماع، في عشرة مواضع.
- دلت على التصحيف، في سبعة مواضع.
- دلت على الترجيح، في ثلاثة مواضع.
- دلت على الجهالة في موضع واحد.
- دلت على مخالفة الثقات في أربعة عشر موضعا.

ثانياً: التوصيات:

بعد الاطلاع على هذا السفر العظيم لابن أبي حاتم الموسوم بعلل الحديث، وما التمست فيه من درر لا يستغني عنها طالب الحديث فإني أوصي بجمع ما يتعلق بالألفاظ التي صيغت في الكشف عن العلة في مكان واحد مرتبة على حروف المعجم، سواء في مجلد ورقي أو أسطوانة أو موقع الكتروني كي يستفيد منها طلاب العلم.

ثالثاً: اقتراح:

أقترح بعقد ندوات ومؤتمرات لتدريب طلاب العلم على مهارة اكتشاف العلة كما لمسنا ذلك عند الأئمة أبي حاتم وأبي زرعة وابن أبي حاتم الرازيين.

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلفون أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

المصادر والمراجع:

أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م.

أمالي ابن بشران، ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران بن مهران البغدادي (المتوفى: 430)، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1997م.

تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2002م.

تاريخ دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: 1415هـ – 1995م.

التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ)، الناشر: دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ – 2003م.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، وسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ – 1980م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، 1422هـ.

سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت. دون تاريخ.

سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، 1395هـ – 1975م.

السنن الدار قطني، الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ – 2004م.

السنن الكبرى، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2001م.

السنن المأثورة للشافعي، المزني، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: 264هـ)، المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.

السنن، ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

شرح معاني الآثار،الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1414 هـ، 1994م.

صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: 311هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت. بدون تاريخ.

علل الحديث، ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، 1427هـ – 2006م.

العلل الكبير، الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية = علل الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.

الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة الثانية، 1421هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1997م.

الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.

المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، 1406هـ – 1986م.

مستخرج على الصحيحين، أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: 316هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م.

مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2001م.

مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: 219هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، 1996م.

مسند الدارمي المعروف بـ(سنن الدارمي)، الدرامي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ – 2000م.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون تاريخ.

المعجم الكبير، الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية. دون تاريخ.

ميزان الاعتدال، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1382هـ – 1963م.

References:

A summary of affairs of the Messenger of Allah, may Allah bless him and grant him peace, his Sunnahs and his days = Sahih Al-Bukhari, Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari Al-Ja'fi, Al-Jami' Al-Musnad Al-Sahih, edited by: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, publisher: Dar Touq Al-Najat (photocopied from Al-Sultaniya with the addition of punctuation Muhammad Fouad Abdel Baqi), First Edition, 1422 AH.

Al-Daraqutni, Al-Sunan, verified and its text corrected and commented on by: Shuaib Al-Arnaout, Hassan Abdel Moneim Shalabi, Abdel Latif Harzallah, Ahmed Barhoum, Publisher: Al-Resala Establishment, Beirut - Lebanon, First Edition, 1424 AH - 2004 AD.

Al-Hasan's comments on Sahih Ibn Hibban and distinguishing the weak from the authentic, and the abnormal from the preserved, Al-Albani, Abu Abd al-Rahman Muhammad Nasir al-Din, ibn al-Hajj Nuh ibn Najati ibn Adam, al-Ashqudari al-Albani (died: 1420 AH), , Publisher: Dar Ba Wazir for Publishing and Distribution, Jeddah - Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1424 AH - 2003 AD.

Al-Ilal Al-Kabir, Al-Tirmidhi, Muhammad bin Issa bin Sura bin Musa bin Al-Dahhak, Al-Tirmidhi, Abu Issa (died: 279 AH), investigator: Subhi Al-Samarrai, Abu Al-Maati Al-Nouri, Mahmoud Khalil Al-Saidi, publisher: World of Books, Arab Nahda Library - Beirut, Edition: First, 1409 AH.

Al-Kamil in Weak Men, Ibn Adi, Abu Ahmad Ibn Adi al-Jurjani (died: 365 AH), investigated by: Adel Ahmad Abd al-Mawjoud-Ali Muhammad Moawad, co-investigated by: Abd al-Fattah Abu Sunnah, publisher: Scientific Books - Beirut-Lebanon, Edition: First, 1418 AH 1997 AD.

Al-Mazzi, Saif bin Abdul-Rahman bin Yusuf, Abu Al-Hajjaj, Jamal al-Din Ibn al-Zaki Abi Muhammad al-Qadha'i al-Kalbi al-Mazzi (died in: 742 AH), Tahdheeb al-Kamal fi Asma al-Rijal, investigator: Dr. Bashar Awad Marouf, Publisher: Al-Resala Establishment - Beirut, First Edition, 1400 - 1980 AD.

Al-Musnad, Abu Abdullah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal bin Asad Al-Shaibani (died in: 241 AH), edited by: Shuaib Al-Arnaout - Adel Murshid, and others, supervised by: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Publisher: Al-Resala Establishment, Edition: The first, 1421 AH - 2001 AD.

Al-Musnad, Al-Humaidi, Abu Bakr Abdullah bin Al-Zubair bin Isa bin Ubaidullah Al-Qurashi Al-Asadi Al-Hamidi Al-Makki (died: 219 AH), verified its texts and included its hadiths: Hasan Salim Asad Al-Darani, publisher: Dar Al-Saqqa, Damascus - Syria, first edition, 1996 AD.

Al-Muzani, Ismail bin Yahya bin Ismail, Abu Ibrahim Al-Muzani (died in: 264 AH), Al-Shafi'i's Sunnahs, verified by: Dr. Abdul Muti Amin Qalaji, Publisher: Dar Al-Ma'rifa - Beirut, First Edition, 1406 AH.

Al-Sahih, Ibn Khuzaymah, Abu Bakr Muhammad bin Ishaq bin Khuzaymah bin Al-Mughirah bin Salih bin Bakr Al-Sulami Al-Naysaburi (died in: 311 AH), , verified by: Dr. Muhammad Mustafa Al-Azami, Publisher: Islamic Office - Beirut. No date.

Al-Sunan Al-Kubra, Al-Nasa'i, Abu Abdul Rahman Ahmad bin Shuaib bin Ali Al-Khorasani, Al-Nasa'i (died in: 303 AH), edited by: Hassan Abdul Moneim Shalabi, Publisher: Al-Risala Establishment - Beirut, Edition: First, 1421 AH - 2001 AD.

Al-Sunan Al-Sughra by Al-Nasa'I, Al-Nasa'I, Al-Mujtaba from Al-Sunan =, edited by: Abdel Fattah Abu Ghudda, Publisher: Islamic Publications Office - Aleppo, Second Edition, 1406 - 1986 AD.

Al-Sunan, Abu Dawud, Suleiman bin Al-Ash'ath bin Ishaq bin Bashir bin Shaddad bin Amr Al-Azdi Al-Sijistani (died in: 275 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, publisher: Al-Maktabah Al-Asriyah, Sidon - Beirut. Without date.

Al-Sunan, Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa bin Sura bin Musa bin Al-Dahhak, Al-Tirmidhi, Abu Issa (died in: 279 AH), edited and commented by: Ahmed Muhammad Shaker, Muhammad Fouad Abdel-Baqi, and Ibrahim Atwa Awad, teacher at Al-Azhar Al-Sharif, publisher: Library Company. Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press - Egypt, second edition, 1395 AH - 1975 AD.

Al-Sunan, Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad bin Yazid Al-Qazwini, and Majah is the name of his father Yazid (died: 273 AH), edited by: Muhammad Fouad Abdel-Baqi, publisher: Dar Revival of Arabic Books - Faisal Issa Al-Babi Al-Halabi.

Authentic, brief chain of transmission of justice from justice to the Messenger of Allah, may Allah bless him and grant him peace Muslim ibn al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Qushayri al-Naysaburi (died in: 261 AH), by: Muhammad Fouad Abd al-Baqi, publisher: Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut. No date.

Compiled book on Hadiths and Narrations, Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr bin Abi Shaybah, Abdullah bin Muhammad bin Ibrahim bin Othman bin Khawasti Al-Absi (died in: 235 AH), , editor: Kamal Yusuf Al-Hout, publisher: Al-Rushd Library - Riyadh, edition: The first, 1409 AH.

Explanation of the meanings of the monuments Al-Tahawi, Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Salama bin Abd al-Malik bin Salamah al-Azdi al-Hajri, the Egyptian known as al-Tahawi (died: 321 AH), verified and presented to him by: (Muhammad Zuhri al-Najjar - Muhammad Sayyid Jad al-Haqq), one of the scholars of al-Azhar al-Sharif, Reviewed by the number of its books, chapters, and hadiths: Dr. Yusuf Abd al-Rahman al-Marashli - Researcher at the Sunnah Service Center in Medina al-Nabawiyya, Publisher: Alam al-Kutub, Edition: First - 1414 AH, 1994 AD.

Extracted, Abu Awanah, Yaqoub bin Ishaq bin Ibrahim Al-Naysaburi Al-Isfaraini (died in: 316 AH), edited by: Ayman bin Arif Al-Dimashqi, publisher: Dar Al-Ma'rifa - Beirut, first edition, 1419 AH - 1998 AD.

Great Dictionary, Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed bin Ayoub bin Mutair Al-Lakhmi Al-Shami, Abu Al-Qasim Al-Tabarani (died in: 360 AH), edited by: Hamdi bin Abdul Majeed Al-Salafi, Publishing House: Ibn Taymiyyah Library - Cairo, Edition: Second. Without date.

History of Baghdad, Al-Khatib Al-Ghadadi, editor: Dr. Bashar Awad Marouf, publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, first edition, 1422 AH - 2002 AD.

History of Damascus, Ibn Asakir, Abu al-Qasim Ali bin al-Hasan bin Hibat Allah, known as Ibn Asakir (died in: 571 AH), edited by: Amr bin Gharamah al-Amrawi, publisher: Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, year of publication: 1415 AH - 1995 AD.

Ibn Bushran, Abu al-Qasim Abdul Malik bin Muhammad bin Abdullah bin Bushran bin Muhammad bin Bushran bin Mahran al-Baghdadi (died: 430), Amali Ibn Bushran, text edited by: Abu Abdul Rahman Adel bin Yusuf al-Azzazi,

Parts of Oddities and Individuals from Hadith of the Messenger of Allah, may Allah bless him and grant him peace, Ibn Al-Qaysrani, Abu Al-Fadl Muhammad bin Tahir bin Ali bin Ahmed Al-Maqdisi Al-Shaibani, known as Ibn Al-Qaysrani (died: 507 AH), for Imam Al-Daraqutni, investigator: Mahmoud Muhammad Mahmoud Hassan Nassar / Al-Sayyid Yusuf Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, First Edition, 1419 AH - 1998 AD.

Reasons for Hadith, Ibn Abi Hatim, Abu Muhammad Abd al-Rahman bin Muhammad bin Idris bin al-Mundhir al-Tamimi, al-Hanzali, al-Razi Ibn Abi Hatim (died in: 327 AH), , investigation: a team of researchers under the supervision and care of Dr. Saad bin Abdullah al-Hamid and Dr. Khalid bin Abdul Rahman Al-Jarisi, Publisher: Al-Humaidhi Press, First Edition, 1427 AH - 2006 AD.

Reasons mentioned in the Prophetic hadiths = the reasons of Al-Daraqutni Al-Daraqutni, Abu Al-Hasan Ali bin Omar bin Ahmed bin Mahdi bin Masoud bin Al-Numan bin Dinar Al-Baghdadi Al-Daraqutni (died in: 385 AH), verified and graduated by: Mahfouz Al-Rahman Zainullah Al-Salafi. Publisher: Dar Taiba - Riyadh. Edition: First 1405 AH - 1985 AD.

publisher: Dar al-Watan, Riyadh, Edition: First, 1418 AH - 1997 AD.

Jurist and scholar Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali bin Thabit bin Ahmed bin Mahdi Al-Khatib Al-Baghdadi (died in: 463 AH), investigator: Abu Abdul Rahman Adel bin Yusuf Al-Gharazi, publisher: Dar Ibn Al-Jawzi - Saudi Arabia, second edition, 1421 AH. .

Mizan Al-Itidal, Al-Dhahabi, Shams Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz Al-Dhahabi (Died: 748 AH), edited by: Ali Muhammad al-Bajjawi, Publisher: Dar Al-Ma'rifa for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, First Edition, 1382 AH - 1963 AD.

Musnad Al-Darami, known as (Sunan Al-Darami), Al-Darami, Abu Muhammad Abdullah bin Abdul Rahman bin Al-Fadl bin Bahram bin Abdul Samad Al-Darami, Al-Tamimi Al-Samarqandi (died: 255 AH), edited by: Hussein Salim Asad Al-Darani, Publisher: Dar Al-Mughni for Publishing and Distribution , Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1412 AH - 2000 AD.